جامعة قاصدي مرباح – ورقلة–
كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير
قسم مالية و محاسبة

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة الماستر أكاديمي
الميدان: علوم اقتصادية، علوم التسيير، علوم تجارية
تخصص محاسبة وتدقيق

بعنـــوان:

مساهمة استخدام النسب المالية في القرارات التمويلية بالبنوك التجارية الجزائرية

دراسة حالة ترست بنك الجزائر للفترة 2021–2022

من إعداد الطالب: قمو عبد القادر

نوقشت وأجيزت علنا بتاريخ : 2023/06/20
أمام اللجنة المكونة من السادة:

الأستاذ/ حجاج محمد الهاشمي	(جامعة ورقلة)	رئيسا
الأستاذ/قمو آسية	(جامعة ورقلة)	مشرفا ومقررا
الأستاذ/ خويلدات صالح	(جامعة ورقلة)	مناقشا

السنة الجامعية: ..2023/2022

كلمة شكر

الحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله صلى الله عليه وسلم الحمد لله

الحمد لله الذي وفقني وأعانني لإنجاز هذا العمل نحمده ونشكره

من باب من لا يشكر الناس لا يشكر الله نتوجه بالشكر الجزيل

للأستاذة الدكتورة قمو اسية

على مساعدتها في اتمام هذا العمل فلها جزيل الشكر

كما نشكر كل من وقف الى جانبي وساعدني من أصدقاء

الى كل من قدم لنا يد العون من قريب أو بعيد

اهداء

إلى امي الحبيبة..... من أفنت عمرها في تربيتي اطال الله في عمرها.

إلى روح وابي الغالي.... رحمة الله عليهما.

إلى إخوتي... سندي وعضدي ومشاطري أفراحي وأحزاني.

إلى زوجتي.... أسمى رموز الإخلاص والوفاء ورفيق الدرب.

الى ابنائي .....وفلدة كبدي..

إلى جميع الأخلاء؛ أهدي إليكم بحثي العلمي.

ملخص

تهدف هذه الدراسة الى ابراز مدى مساهمة البنوك التجارية الجزائرية بصفة عامة وبنك ترست الجزائر بصفة خاصة للنسب المالية في اتخاذ القرارات التمويلي ، باعتباره قطاع البنوك اهم احدى القطاعات الاستراتيجية، البنوك قطاعا مهم في الاقتصاد الوطني وتلعب دورا اساسيا في دعمه وتطويره ومكانا اكثر امانا بين المدخرين والمستثمرين من حيث ايداع الاموال واعادة استثمارها.

ولقد قمنا في هذه الدراسة بالتعرف على اهمية النسب المالية في اتخاد القرارات التمويلية السليمة باعتباره كأداة من ادوات التحليل المالي وذلك عن طريق اخد عينة طلب قرض بنكي لدى بنك ترست بنك الجزائر وذلك للوقوف اكثر على الخطوات و المراحل المتبعة في اتخاذ القرار التمويلي، مع التركيز عبى معرفة النسب المالية المستخدمة في التحليل المالي، وأهمية كل نسبة مقارنتها بالنسب الاخرى.

يركز التحليل المالي اساسا على توفير المعلومات المناسبة و تحليليها من اجل الوصول الى نتائج تجنب الوقوع في مخاطر العسر المالي وعدم القدرة على السداد .

الكلمات المفتاحية : بنوك تجارية ، نسب المالية، قرار التمويلي ،بنك ترست الجزائر

Abstract

This study aims to highlight the extent of the contribution of Algerian commercial banks in general and the Bank of Algeria Trust Bank in particular to financial ratios in financing decision-making، as the banking sector is one of the most important strategic sectors. Banks are an important sector in the national economy and play a key role in its support and development and a safer place. Between savers and investors in terms of depositing and reinvesting money.

In this study، we have identified the importance of financial ratios in making sound financing decisions as a tool of financial analysis، by taking a sample of a bank loan request at the Bank of Algeria Trust Bank، in order to find out more about the steps and stages involved in making the financing decision، with a focus on Knowing the financial ratios used in financial analysis ، and the importance of each ratio compared to other ratios.

Financial analysis mainly focuses on providing appropriate information and analyzing it in order to reach results to avoid falling into the risks of financial hardship and inability to pay.

Keywords: commercial banks، financial ratios، financing decision، Bank of Trust Algeria.

قائمة المحتويات	رقم الصفحة
الاهداء	II
شكر و التقدير	III
ملخص الاطروحة باللغة العربية	IV
ملخص الاطروحة باللغة الأجنبية	IV
قائمة المحتويات	V
قائمة الجداول	VI
قائمة الاشكال	VII
المقدمة	أ
الفصل الأول: الاطار النظري لمفاهيم الدراسة	2
تمهيد	2
المبحث الاول : الإطار النظري للنسب المالية	3
المطلب الاول :مفهوم النسب المالية	3
المطلب الثاني :خصائص وأهداف التحليل بالنسب المالية	6
المطلب الثالث :نسب الهيكل المالي والمردودية	15
المبحث الثاني : الدراسات السابقة	21
المطلب الأول :الدراسات السابقة باللغة العربية	21
المطلب الثاني :الدراسات السابقة باللغة الأجنبية	23
المطلب الثالث: المقارنة بين الدراسات السابقة والدراسة الحالية	25
خلاصة الفصل الأول	27
الفصل التطبيقي : دراسة حالة_ترست بنك الجزائر	27
تمهيد	28
المبحث الاول : تقديم ترست بنك الجزائر	28
المطلب الاول: الاطار التنظيمي للبنك	28
المطلب الثاني: القروض المصرفية و التمويل	35
المطلب الثالث: تمويل السلم	41
المبحث الثاني: النسب المعتمد عليها في ترست بنك الجزائر في اتخاذ قرار التمويلي	43
المطلب الاول: معايير النسب المالية المستخدمة هذه المجموعة من المؤشرات الاقتصادية (النسب المالية)	43
المطلب الثاني: ترتيب وتحليل نتائج النسب المالية	47
المطلب الثالث: محفظة الالتزام للبنك مخاطر الائتمان لسنة2021	50
خلاصة الفصل الثاني	54
خاتمة	56
قائمة المراجع	58

قائمة الجداول

الرقم	عـنـاوين الـجـــــــداول	الصفحة
01	الجدول (1): أوجه الشبه والاختلاف بين الدراسة الحالية و الدراسات السابقة.	25
02	الجدول (2): يبين مقارنة الدراسة الحالية بالدراسات السابقة	25
03	الجدول (3) : تشكيلة مجلس الادارة لترست بنك الجزائر	32
04	الجدول (4): النسب المالية المستخدمة لتقييم مالية الشركة من حيث التوازن المالي	43
05	الجدوال (5):النسب المالية المستخدمة لتقييم مالية الشركة من حيث الهيكل المالي	44
06	الجدول (6): لنسب المالية المستخدمة لتقييم مالية الشركة من حيث التسيير	45
07	. الجدول (7): النسب المالية المستخدمة لتقييم مالية الشركة من حيث المردودية	46
08	الجدول(8): ترتيب النسب المالية المستخدمة حسب الأهمية المتناقصة	48
09	الجدول (9): طبيعة الالتزامات لسنة2021	51

قائمة الاشكال

الرقم	عـــــنـــــاوين الأشكال	الصفحة
01	نسب المساهمين في ترست بنك الجزائر	28
02	الهيكل التنظيمي لترست بنك الجزائر	29
03	شرح طريقة تمويل السلم	41

مقدمة

المقدمة:

مقدمة:

يشهد عصرنا الحالي جملة من تطورات المتسارعة في شتى الميادين و المجالات، الاقتصادية والقانونية و العلمية سمح للشركات التحول من الملكية الفردية الصغيرة الي متعدة الجنسيات و العابرة للقارات كما يسميها البعض ،و هذا التغير رافقه الاهتمام بنظام المعلومات المحاسبية و التحليل المال ،و تثمين الدور الدي يلعبه في ضمان بقاء الشركات في السوق و تجنب مخاطر الافلاس و الخسارة ،التعرف على المركز المالي للشركة

إن التحليل المالي لمختلف القوائم المالية الخاصة بالشركات والمؤسسات التجارية والصناعية والخدماتية له دور هام للعديد من الأطراف ذات المصلحة المهتمة بمعرفة أدائها المالي، حيث أصبح التحليل المالي هو الطريقة الأحسن لمعرفة وتحليل مختلف الأرقام والبيانات المحاسبية وذلك للوصول إلى فهم أعمق لوضعيتها المالية، من أجل ضمان سالمتها واستمراريتها عن طريق اتخاذ قرارات مالية رشيدة على اعتبارات وأسس علمية.

تمتل البنوك قطاعا مهم في الاقتصاد الوطني ،وتلعب دورا اساسيا في دعمه وتطويره و مكانا اكثر امانا بين المدخرين و المستثمرين من حيث ايداع الاموال و اعادة استثمارها ، على هذا الأساس يجب تقويم أدائها عن طريق تحديد مهامها في إدارة أموالها على أحسن وجه

كما تعتبر المؤشرات المالية من أهم أدوات تقويم أداء هذه البنوك وحماية مركز ها المالي عن طريق ضمان قدرتها على الوفاء بالتزاماتها وحماية سيولتها، وباعتبار أن الودائع هي المصدر الأساسي والرئيسي الاموال البنوك فإن التمويل يعد الاستخدام الرئيسي لتلك الأموال باعتباره أهم مصادر دخلها عن طريق فرضه للفوائد التي تمثل الأرباح.

ان عملية التمويل في البنوك هي الخدمة الاساسية التي تقدمها البنوك للعملاء، وهي في نفس الوقت تعد المصدر الاول للأرباح و السيولة .

المقدمة:

إن عملية منح القروض في البنوك التجارية الجزائرية تعتمد على تحليل القوائم المالية باستخدام مؤشرات ونسب مختلفة متجانسة ومتكاملة، وذلك لتجنب المخاطر التي تكتنفها و ظيفة الإقراض والآثار التي تنجم عن اتخاذ أي قرار تمويلي خاطئ وغير سليم، وهذا ما أدى بنا إلى التطرق لموضوع استخدام البنوك التجارية للنسب المالية في اتخاذ القرار التمويلي

اولا :اشكالية الدراسة

تحرص البنوك في اتباع قواعد واساليب محاسبية تسمح لها من التأكد من قدرة المدين على سداد الدين في تاريخ استحقاقه مستعينة بخبرات العاملين لديها في تحليل المركز المالي للعميل ،و الجدوى الاقتصادية للمشروع الذي سيتم الاتفاق عليه .واستخدام النسب المالية التقليدية المتعارف عليها عند القيام بالتحليل الانتمائي للمركز المالي لطالبي الائتمان مما سبق تمحورت لنا الاشكالية التالية

ما مدى مساهمة البنوك التجارية الجزائرية بصفة عامة وبنك ترست بنك الجزائر بصفة خاصة للنسب المالية في اتخاذ القرارات التمويلية؟

وعليه اشكالية الدراسة تتمحور حول التساؤلات الجزئية التالية:

- هل تعتمد البنوك التجارية على نوع واحد أو أنواع متعددة من المؤشرات الاقتصادية للعميل طالب التمويل؛
- ما النسب المالية التي تستخدمها البنوك الجزائرية لدعم اتخاد القرارات التمويلية

ثانيا: فرضيات الدراسة

1-الفرضية الأولى: تعتمد البنوك التجارية على أنواع متعددة من المؤشرات الاقتصادية والمالية للعميل طالب التمويل؛

2-الفرضية الثانية: تتميز النسب المالية بالأهمية النسبية الاكبر بين مختف المؤشرات المعتمدة قبل منح التمويل؛

ثالثا: أهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى ما يلي:

- التعرف على أهم أدوات التحليل المالي وخاصة النسب المالية منها التي تستخدمها البنوك؛
- التعرف على المراحل التي تمر بها عملية اتخاذ القرارات التمويلية

- تقيم اهمية النسب المالية في دعم عملية اتخاد القرار التمويلي

رابعا اهمية الدراسة

تفيد القوائم المالية المعروضة حسب المعايير المحاسبية في تقييم المركز المالي الحالي والمستقبلي للزبون وتقييم ربحيته، ومدى قدرته على توليد التدفقات النقدية اللازمة لسداد الائتمان، بالإضافة إلى تحديد الخسائر المتوقعة في حالة توقف الزبون عن الدفع، لذلك جاءت هذه الدراسة لمعرفة دور تحليل القوائم المالية في صنع قرار منح الائتمان من قبل البنوك التجارية الجزائرية.

خامسا :منهج الدراسة

في محاولة الاجابة على الاشكالية و التساؤلات السابقة ،ولاختيار مدى صحة الفرضيات سنقوم بالجمع بين المنهج الوصفي و التحليلي حيث يستخدم المنهج الوصفي في سرد مختلف التعاريف و المفاهيم حول البنوك التجارية و التمويل وطرق عملها ،مع اتباع المنهج التحليلي باستخدام ارقام و بيانات ما خوده من بنك ترست الجزائر.

وللقيام بهذا البحث يجب الاعتماد على الأدوات التالية

- الاعتماد على المراجع كتب، أطروحات، مذكرات، مجلات علمية، مقالات، ملتقيات دولية؛ –
- الاعتماد على بيانات البنك محل الدراسة ترست بنك الجزائر؛
- الاعتماد على المواقع الإلكترونية العلمية من أجل تسهيل الحصول على المعلومة؛
- الاعتماد على الدراسات السابقة

سادسا: حدود الدراسة

من اجل احاطة بإشكاليه الدراسة ،وفهم جوانبها المختلفة تمت هذه الدراسة في اطار حدود موضوعية ،زمنية، مكانية وبشرية و التي سنوضحها بالتفصيل كالاتي:

1–الحدود الموضوعية : اقتصرت هذه الدراسة على تناول النسب المالية في بنوك الجزائرية وتعرف على الإيجابيات في هذا المجال وتعزيزها و تجنب سلبيات و الوصول الى اقصى فائدة ممكنة

2– **الحدود المكانية:** اختصر المكان الذي اخترناه للقيام بهذه الدراسة الميدانية على ترست بنك الجزائر وكالة تقرت

3-الحدود البشرية: اقتصرت الدراسة على موظفي البنك و خاصة موظفين المكلفين بالزبائن وموظفو المكاتب الخلفية

4- **حدود الزمانية**: بغية الاحاطة بإشكالية الدراسة والوصول إلى نتائج والاستنتاجات التي ثبتت وتنفي صحة الفرضيات فضلنا اختيار فترة زمنية تقدر ب 7 أشهر

التوصيات أهمها :

ضرورة زيادة الاهتمام بالتحليل المالي من خلال تدريب موظفي الائتمان على إجراء التحليل المالي، والاهتمام بتعيين موظفين أكفاء وذوي خبرة في هذا المجال؛ -تشجيع محللي الائتمان على زيادة الاهتمام بالنسب المالية ذات العالقة لترشيد قرارات منح الائتمان

الفصل الاول:

الإطار النظري لمفاهيم الدراسة

الفصل الاول: الإطار النظري لمفاهيم الدراسة

تمهيد

ان البنوك هي من أهم صناعات الاقتصادية والتي لها دور كبير على الاقتصاد الوطني فهدفها الأساسي هو تحقيق ربح وفي نفس الوقت التقليل من المخاطر و التي أصبحت محل اهتمام إدارة البنوك في إيجاد حلول لهذه المخاطر

.فالتحليل المالي يكتسب أهمية كبيرة لدى مستعمليه يوما بعد يوم لما يقدمه من معلومات، فمدلوله الحقيقي لا يقتصر على مجرد قراءة للأرقام التي تظهر في القوائم المالية، إنما يتعدى ذلك إلى البحث عما وراء تلك الأرقام من دلالات تساعد على التنبؤ باتجاهات مستقبلية. وقد كانت المصارف التجارية واحدة من جهات التي منحت أهمية خاصة لها.

فتحليل المالي بمجموعة أدواته و أساليبه التي يستخدمها المحلل المالي للوصول إلي تقييم الجوانب المختلفة لنشاط الشركات طالبة للقرض ذات أهمية كبيرة لإدارة المصارف ، ومن أشهرها و أقدمها التحليل بالنسب المالية و التي أصبحت من الأدوات الرئيسية المستعملة في التعبير و تقييم القوائم المالية، إذ أصبحت القرارات الائتمانية مبنية على أساس نتائج هذا التحليل المالي، فان القرارات الخاطئة قد تؤدي إلى تعثر القروض مما يؤثر على نتائج أعمال المصرف .فتتجلى أهمية هذا البحث من خلال معرفة أهمية استخدام أدوات التحليل المالي في التنبؤ بخطر تعثر القروض المصرفية التي تواجهها المصارف الجزائرية باعتبار التنبؤ المبكر يؤدي إلى سلامة الوضع المالي المصارف

سوف نتحدث في هذا الفصل على ما يلي:

المبحث الاول: الإطار النظري للنسب المالية

المبحث الثاني: الدراسات السابقة

المبحث الاول: الإطار النظري للنسب المالية:

تقوم فكرة التحليل المالي باستعمال النسب المالية على إيجاد علاقات كمية إما بين بيانات المركز المالي فحسب، أو بيانات قائمة الدخل فحسب، أو بيانات قائمة المركز المالي وقائمة الدخل معا وذلك في تاريخ معين، تسهل هذه العلاقات التحليل المالي لاختصارها لكمية هائلة من المعلومات إلى كمية محددة يسهل استعمالها بما لها من مؤشرات ذات معنى .ولا شك أنها أدوات معبرة في التحليل المالي تتمتع بالقدرة على إلقاء الضوء على جوانب مهمة من الناحية المالية قد لا تظهرها بوضوح البيانات المالية العادية، شريطة أن يتم تركيبها بالشكل الصحيح، وأن يتم تحليلها بالشكل الصحيح.

المطلب الاول: مفهوم النسب المالية:

تعتبر النسب المالية من أهم أدوات التحليل المالي وأكثرها انتشارا في أوساط المحللين الماليين، وذلك لسهولة استخراجها وفهمها وامكانية الاعتماد عليها في تقييم الأداء ودراسة الهيكل التمويلي للمؤسسة واتخاذ القرارات.

أولا -تعريف النسب المالية:

توجد عدة تعاريف خاصة بالنسب المالية، حيث تختلف باختلاف الزاوية الذي ينظر منها إليها، وفيما يلي أهم التعاريف:

تعرف النسب المالية بأنها" :عبارة عن علاقات بين بنود المالية فيما بينها، أو بنود المالية وجدول حسابات النتائج[1]"يشار إلى النسبة عموما أنها" :إيجاد علاقة حسابية نقدية بين متغيرين أحدهما بسط والآخر مقام يمثل كل منها فقرة أو مجموعة من الحسابات الختامية، فالأرقام في الحسابات الختامية قد لا تعني شيئا ولا تفصح بوضوح عن الوضع المالي وشكل الأداء في منشاة الأعمال، مما يستدعى ربطها بعضها مع البعض الآخر .بشكل نسبي للحصول على نتائج ذات مضمون محدد يفيد في عملية التقييم[2]كما يمكن أن تعرف النسب المالية بأنها" :علاقة بين بندين أو رقمين، وناتج هذه المقارنة لا قيمة له . إلا إذا قورنت بنسبة أخرى تعرف بالنسبة المرجعية، وعلى ضوء المقارنة يفهم تقويم الأداء[3] من خلال ما سبق يمكن إعطاء تعريف شامل للنسب المالية " :هي دراسة علاقة بين متغيرين أحدهم يمثل البسط والآخر يمثل المقام أي دراسة علاقة بين قيمة عنصر وعنصر آخر في القوائم المالية بهدف إضفاء دلالات ذات

[1] محمد سعيد عبد الهادي،" **الإدارة المالية للاستثمار ا ولتمويل –التحليل المالي والأسواق المالية الدولية**"، الطبعة الأولى، دار حامد . للنشر والتوزيع، الأردن، 2008 ، ص 155

[2] حمزة محمود الزبيدي،" **التحليل المالي الاقتراض تقييم الأداء والتنبؤ بالفشل**"، الطبعة الثانية، مؤسسة الو ا رق للنشر والتوزيع . الإسكندرية، 2001 ، ص68

[3] موسى فضل المولى مالك، " **دور التحليل المالي في تقويم أداء المنشآت**"، بدون طبعة، جامعة النيلين، الخرطوم، 2007 ، ص56

مغزى على البيانات المالية الواردة بهذه القوائم وتفسيرها بشكل جيد للحصول على نتائج محددة تساعد على تقييم أداء الشركة واتخاذ القرارات المناسبة."

ثانيا: التطور التاريخي للنسب المالية

ممكن أن نوجز التطور التاريخي الذي سلكته النسب المالية كأداة للتحليل المالي وفقا لم ا رحل نذكرها في الاتي [21]

1. المرحلة الأولى :قبل 1900 م إلى 1919 م

ظهر استخدام النسب المالية في التحليل التمويلي والائتماني بنهاية القرن التاسع عشر. بدأت البنوك الأمريكية في طلب القوائم المالية للمقترضين بحلول 1870، وفي 1890 أصبحت القوائم المالية مرفقات أساسية لطلبات القروض. تطور استخدام النسب على مر الزمن، حيث ظهرت نسبة التداول في 1891 ومن ثم تنوعت النسب المستخدمة بحلول 1905. بحلول 1919، ظهرت دراسات تستخدم النسب المالية لأغراض تحليل الائتمان والإدارة.

2. المرحلة الثانية من 1920 م إلى 1939 م

في هذه الفترة، قامت الجامعات والهيئات المالية بجمع بيانات وإعداد النسب المالية المتوسطة للشركات. انتشرت الدراسات العلمية حول النسب المالية، وساهمت هيئة رقابة السوق المالية الأمريكية في تحسين البيانات المالية المنشورة. حدثت ظاهرتان هامتان خلال هذه الفترة:

قام المحلل الأمريكي فولك بإعداد 14 نسبة مالية شهيرة استنادًا إلى خبرته الطويلة في التحليل المالي.

نشرت دراسات عن استخدام النسب المالية للتنبؤ بالصعوبات المالية وإمكانية استخدامها للتنبؤ بالفشل المالي.

رغم القصور الذي اتصفت به تلك الدراسات، إلا أنها كانت خطوة أولى لبدء دراسة النسب المالية.

3. المرحلة الثالثة من 1940 م إلى اليوم:

خلال هذه المرحلة، شهدت النسب المالية تطورات مهمة على عدة جبهات:

1

[2] محمد سعيد عبد الهادي،" **الإدارة المالية للاستثمار ا ولتمويل –التحليل المالي والأسواق المالية الدولية**"، الطبعة الأولى، دار حامد . للنشر والتوزيع، الأردن، 2008 ، ص 155

- توسع استخدام التحليل المالي كأداة لخدمة الإدارة وزيادة اهتمامهم به.
- بدأ استخدام العائد على رأس المال كأداة لتقييم أداء الشركات ودراسة النسب التي تؤثر في هذا العائد.
- ظهور دراسات للتنبؤ بالعائد على رأس المال المستثمر وكيفية استخدامه لتحسين الأداء المستقبلي.
- استخدام الكمبيوتر والأساليب الإحصائية لاختبار قوة التنبؤ للنسب المالية.
- تميزت هذه الفترة بدراسة أثر القواعد المحاسبية المتعارف عليها في النسب المالية.

ثالثا -أهمية النسب المالية

تهتم غالبية المنشآت والإدارات المالية ومكاتب الاستشارات والمحاسبون القانونيون بالنسب المالية باعتبارها إحدى أدوات قياس الأداء والظروف المالية للمنشآت في وقت ما أو من خلال سنة مالية[1]وتتلخص أهمية النسب في الجوانب التالية[2]

- تحديد مدى قدرة المؤسسة على مواجهة الالتزامات الجارية.
- قياس درجة نمو المنشأة والكشف عن مواطن القوة والضعف.
- توفير البيانات اللازمة لاتخاذ القرارات ورسم السياسات واعداد الموازنات التقديرية.
- قياس الفعالية الكلية للمنشأة ومستوى أدائها.
- قياس الفعالية التي تحصل عليها المنشأة باستغلالها لمختلف موجوداتها لتحقيق الربحية.

ولتحقيق هذه الجوانب يجب أن يتوف في النسب المالية الآتي:

- أن تكون قادرة على كشف وقياس نقاط القوة والضعف؛
- أن تكون ذات دلالات واضحة يمكن من خلالها المقارنة بالنسب المالية السابقة أو بالمتوسط العام

للنسب المالية في صناعة ما.

[1] عبد العزيز النجار،" **أساسيات الإدارة المالية**"، الطبعة الثانية، المكتب العربي الحديث للنشر، الإسكندرية، 2007 ، ص31

[2] محمد محمود الخطيب،" **الأداء المالي وأثره على عوائد أسهم الشركات المساهمة**" ، الطبعة الأولى، دار الحامد للنشر والتوزيع عمان، 2010 ، ص54

وعلى الرغم من هذا إلا أنه يجب استعمالها بحذر شديد، لأن التحليل بواسطة النسب ليس إلا مرحلة أولية فهي لا تعطي للمسير إلا جزء من المعلومة التي هو في حاجة إليها من أجل اتخاذ القر ار[1]

رابعا -تصنيفها: [2]

- النسب المالية المصنفة حسب مصادر المعلومات
- النسب المصنفة حسب الغرض من التحليل
- النسب المالية المصنفة حسب النشاط الاقتصادي للمشروع

المطلب الثاني: خصائص وأهداف التحليل بالنسب المالية

تتميز النسب المالية بمجموعة من الخصائص كما لها أهداف نذكرها في الآتي:

أولا-خصائص النسب المالية: تتميز النسب المالية بالخصائص التالية[3]

1-التجانس : أي أن المقادير المنسوبة إلى بعضها البعض يجب أن تكون معرفة بدقة ووضوح، وتكون قابلة للمقارنة أيضا.

2-الدلالة : معناه أن هذه النسب يجب أن تكون معبرة عن الهدف أو الأهداف المرجوة من التحليل المالي.

3-الانتقاء : لكي تكون عملية التحليل بواسطة النسب المالية ذات فعالية، يجب على المحلل المالي أن يختار النسب المالية التي تعبر أحسن تعبير عن الجانب الم ا رد تحليله كالسيولة أو المديونية.

4-الذاتية : أي أن عملية اختيار النسب المالية ترجع إلى المحلل المالي نفسه، بحيث يمكن الاعتماد على نسب مختلفة لتحليل نفس الجانب الم ا رد تحليله؛

ثانيا -أهداف النسب المالية

[1] اليمين سعادة،" **استخدام التحليل المالي في تقييم أداء المؤسسات الاقتصادية وترشيد قراراتها**"، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماجستير في العلوم التجارية فرع إدارة الأعمال، جامعة الحاج لخضر باتنة 2008 2009 ص ص38 39

[2] مؤيد رضا خنفر، غسان فلاح المطارنة،" **تحليل القوائم المالية مدخل نظري وتطبيقي**"، الطبعة الأولى، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة عمان 2006 ص ص128 129.

[3] كريم زرمان،" **التوقع بخطر قرض البنك باستخدام نموذج ذو متغيرات كمية –"دراسة تطبيقية في وكالة القرض الشعبي الجزائري قسنطينة** مذكرة ماجستير جامعة محمد، خيضر، بسكرة، ص61

يعتبر التحليل المالي بالنسب أكثر الأساليب شيوعا واستخداما في التحليل المالي ويهدف استخدامه إلى[1] فهم البيانات الواردة في القوائم المالية وذلك لمساعدة الإدارة في اتخاذ القرارات المختلفة حيث أن المؤشرات المالية الناتجة عن التحليل المالي تكشف نواحي القوة والقصور في مركز المنشأة المالية وأن الاستعانة بها يمكن المنشاة من فحص انجازاتها السابقة، وبالتالي بيان مدى التزاماتها بالسياسات المالية.

ثالثا: مزيا او عيوب التحليل بالنسب المالية وحدود استخدامها

للنسب عيوب ومزايا، وهناك حدود لاستخدامها، سوف نتطرق لكل هذه العناصر في الآتي:

1. المزايا:

يمكن ابراز مزايا التحليل بواسطة النسب فيما يلي[2](إمكانية حسابها ببساطة؛ نتائجها تعرض بصورة كمية قابلة للفهم والتفسير والمقارنة؛ تقدم وتكشف بيانات ومعلومات لا تقدمها القوائم المالية الأخرى؛ القدرة التنبؤية للنسب بحيث يمكن استخدام قيمة النسبة كمؤشر مسبق على احتمال مرور المؤسسة بأحداث معينة مستقبلا بصورة تستوجب اتخاذ اجراءات وقائية؛ تفسير وتقييم القوائم المالية لأغراض الاستثمار والاقتراض؛ قدرة بعض النسب على الاحتفاظ بالحد الأقصى من المعلومات التي تتوفر في نسب أخرى، بحيث يمكن الاستعانة بنسبة واحدة والاستغناء على نسب عديدة عند تقييم مجال محدد من الأداء.

2. العيوب:

يوجد بعض نقاط القصور في النسب المالية يمكن أن تفقد هذه النسب قوتها في التحليل نذكر منها[3]:

- إن النسب المالية تعتمد على مدى سلامة الأرقام الواردة في القوائم المالية والتقارير المالية؛
- صعوبة تحديد الأسس التي يتم عليها مقارنة النسب المالية؛
- اختلاف التعريفات الخاصة ببنود قائمة المركز المالي وقائمة الدخل من منشاة لأخرى مما يجعل تفسيرات النسب المالية في كثير من الحالات غير واضحة.

---

[1] حليمة خليل الجرجاوي ،" **دور التحليل المالي للمعلومات المالية المنشورة في القوائم المالية للتنبؤ بأسعار الأسهم**"، رسالة .) ماجستير، كلية التجارة، الجامعة الإسلامية، غزة، 2008 ، ص58

[2] اليمين سعادة،" **استخدام التحليل المالي في تقييم أداء المؤسسات الاقتصادية وترشيد قراراتها** "، مرجع سبق ذكره، ص39

[3] محمد محمود الخطيب،" **الأداء المالي وأثره على عوائد أسهم الشركات المساهمة**"، مرجع سبق ذكره، ص 57

3. حدود استخدام النسب في التحليل:

على الرغم من أن التحليل المالي باستخدام النسب المالية يمكن أن يوفر معلومات هامة بشأن العمليات التشغيلية للمؤسسة، إلا أنها تعاني من بعض القيود التي تحد من استعمالاتها في تقييم أداء المؤسسات وترشيد قراراتها، ومن بين هذه القيود ما يلي[1]:

1. النسب المالية قد تكون أكثر نفعا في حالة المؤسسات الصغيرة بالمقارنة بالمؤسسات الكبيرة متعددة الأقسام والأنشطة؛ حيث يكون تحليل الأداء المالي في هذه الشركات المعقدة أكثر صعوبة نظراً لتنوع الأعمال والقطاعات.
2. يؤثر التضخم سلبا على القوائم المالية، مما يؤدي إلى بيانات مشوهة ونتائج مضللة عند تطبيق النسب المالية. يعتمد تحليل النسب في هذه الحالات على الحكم الشخصي أكثر من الجوانب الموضوعية.
3. العوامل الموسمية قد تؤثر على تحليل النسب المالية، خاصة في بعض الصناعات مثل صناعة المواد الغذائية. يتطلب التحليل الدقيق مراعاة تأثير الموسمية على الأداء المالي للشركات.
4. قد تظهر نتائج متضاربة عند تطبيق النسب المالية، حيث يمكن أن تكون بعض النسب جيدة وبعضها الآخر ضعيفة. في هذه الحالات، يمكن استخدام الأساليب الإحصائية لتحديد الأثر الصافي للنسب وتصنيف الشركات وفقًا لمدى احتمال تعرضها للمشاكل.

تظل النسب المالية أداة مفيدة لتقييم الأداء المالي للشركات، ولكن يجب مراعاة هذه القيود والتحديات عند استخدامها. يعتمد تفسير النتائج على الخلفية والتجربة المهنية للمحلل والمعرفة العميقة بالقطاع والشركة المحللة

رابعا: انواع نسب السيولة

1. نسبة السيولة العامة (نسبة التداول)

تعتبر هذه النسبة مؤشرا على مدى قدرة العميل مقدم طلب الائتمان على سداد الخصوم المتداولة من الأصول المتداولة في الأجل القريب، بمعنى أنها تظهر مدى (عدد المرات) إمكانية تغطية الأصول التي يمكن تحويلها إلى نقدية سائلة للخصوم المتداولة[1] ويرى البعض أنه يجب أن تغطي الأصول المتداولة مرتين الخصوم المتداولة حتى تكون هذه النسبة مقبولة، وتحسب بالعلاقة التالية[2]

[1] عاطف وليد أدونيس،" **التمويل والادارة المالية للمؤسسات**"، بدون طبعة، دار الفكر الجماعي، الإسكندرية، 2006 ، ص114

$$\text{نسبة السيولة العامة} = \frac{\text{الأصول المتداولة}}{\text{الخصوم المتداولة}} \times 100$$

إن ارتفاع هذه النسبة يعني الزيادة في قيمة الأصول المتداولة المتحررة من خصوم الدائنين القصيرة الأجل، الأمر الذي يعني وضعا أكثر أمانا بالنسبة للدائنين قصيري الأجل .ولكن لا يجب أن ينظر بارتياح إلى الارتفاع غير العادي في هذه النسبة لأنه قد يعني إما نقدا معطلا، أو زيادة عن الحجم المناسب من الأصول المتداولة، أو ارتفاعا غير مبرر في حجم الديون بسبب البطء في تحصيلها.

كما أن النسبة المنخفضة تشير إلى احتمال مواجهة المؤسسة لصعوبات في سداد ما عليها من ديون قصيرة الأجل في تواريخ استحقاقها، وهذه الأمور جميعها مظاهر لسوء إدارة السيولة .أما ارتفاع هذه النسبة فيعني احتمال مواجهة المؤسسة لصعوبات مالية.

هناك من يرى بان نسبة التداول النموذجية هي اثنان، إلا أن مدى قبول نسبة معينة يعتمد على القطاع الذي تنتمي إليه المؤسسة، غير أن الحد الأدنى المقبول لهذه النسبة هي الواحد الصحيح، أما إذا انخفضت عن الواحد الصحيح فمعناه عدم قدرة المؤسسة على الوفاء بالتزاماتها القصيرة الأجل[3]

2. نسبة السيولة السريعة

تقيس هذه النسبة مدى قدرة العميل على سداد بالتزاماتها قصيرة الأجل دون الاضطرار إلى بيع مخزونه. ويعني ذلك أن تلك النسبة تستهدف الوصول إلى مؤشر يعبر عن سرعة العميل مقدم طلب الائتمان في سداد بالتزاماتها قصيرة الأجل .

ويتم احتساب تلك النسبة بقسمة الأصول المتداولة بعد طرح (استبعاد) المخزون بالاقتراض أنه من الأصول التي لا يسهل تحويلها سريعا إلى نقدية، فهو يحتاج لفترة زمنية حتى يمكن بيعه وتستخدم المعادلة التالية في التعبير عن هذه النسبة[4]

$$\text{نسبة السيولة السريعة} = \frac{\text{الأصول المتداولة} - \text{المخزون}}{\text{الخصوم المتداولة}} \times 100$$

[1] طارق طه،" **إدارة البنوك**"، دار الجامعة الجديدة، بدون طبعة، 2007 ، ص506

[2] محمد عباس بدوي،" **المحاسبة وتحليل القوائم المالية**"، بدون طبعة، المكتب الجامعي الحديث للطباعة والنشر والتوزيع، مصر، 2006 ص301

[3] اليمين سعادة،" **استخدام التحليل المالي في تقييم أداء المؤسسات الاقتصادية وترشيد قراراتها** "، مرجع سبق ذكره، ص44

[4] طارق طه،" **إدارة البنوك و تكنولوجيا المعلومات**" ، بدون طبعة، دار الجامعة الجديدة، الأ ا زريطة، 2007 ، ص ص 453.454

توضح هذه العلاقة مدى إمكانية سداد بالتزامات القصيرة الأجل خلال فترة قصيرة، ويتم حذف عنصر المخزون من إجمالي الأصول المتداولة نظرا لأنه من أقل عناصر الأصول المتداولة سيولة وكذلك لصعوبة تصريفه خلال وقت قصير بسبب الوقت الطويل الذي تتطلبه عملية البيع أو الوقت الذي تتطلبه عملية تحويل المواد الأولية إلى منتجات تامة ثم بيعها دون تحقيق خسائر، وأيضا بسبب عدم التأكد من بيعه .ومن أجل الوصول إلى نسب دقيقة يجب القيام بما يلي[1]:

- تخفيض الديون قصيرة الأجل بقيمة تسبيقات العملاء على الطلبيات الجارية، حيث أن مقابلها موجود ضمن المخزون؛
- تخفيض القيم غير الجاهزة بقيمة التسبيقات المقدمة للموردين، حيث أنه ستتحول إلى مخزونات عند تسليم المشتريات.
- النسبة المعيارية المقبولة هنا هي الواحد الصحيح ويعتبر التدني عن هذا المعدل غير مقبول وكذلك الأمر بالنسبة للزيادة.

3. نسبة السيولة الجاهزة

تعتبر نسبة السيولة الجاهزة أكثر النسب ص ا رمة لتقييم أداء المؤسسات من ناحية السيولة، حيث تبين هذه النسبة مدى قدرة المؤسسة على تسديد كل ديونها القصيرة الأجل بالاعتماد على السيولة الموجودة حاليا تحت تصرفها فقط، دون اللجوء إلى كل قيمة غير جاهزة، لأنه من الصعب على المؤسسة أن تتوقع مدة معينة لتحول المخزون إلى سيولة جاهزة، كما يصعب عليها تحويل القيم غير الجاهزة إلى سيولة دون أن تفقد مكانتها وسمعتها في السوق. ويتم حساب هذه النسبة وفقا للعلاقة التالية[2]

$$\text{نسبة السيولة الجاهزة} = \frac{\text{القيم الجاهزة}}{\text{الديون القصيرة الأجل}} \times 100$$

إن ارتفاع هذه النسبة عن الواحد الصحيح يعني أحد الاحتمالات التالية:

- تراجع نشاط المؤسسة؛
- نقص تجديد الاستثمارات؛
- فائض في النقديات غير مستغل وعرضه للتدهور في القيمة .

[1] اليمين سعادة، مرجع سبق ذكره، ص 45

[2] جمال عبد الناصر صخري،" **التحليل المالي كأداة لاتخاذ القرارات في المؤسسات البترولية في الجزائر"، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماجستير، فرع مالية المؤسسة، قسم علوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2014** 2013 ص19

ملاحظة :هناك من يعطي لنسبتي السيولة السريعة والسيولة الجاهزة المجال بين 30 % إلى 50 %و 20إلى 30 % على الترتيب% .

4. صافي راس المال العامل

صافي راس المال العامل هو ليس نسبة مالية كباقي النسب الأخرى، بل هو عبارة عن مفهوم كمي لنسبة التداول، حيث تبين بالأرقام مدى زيادة الأصول المتداولة على الخصوم المتداولة. ويحسب وفق العلاقة التالية:

صافي رأس المال العامل = الأصول المتداولة – الأخصوم المتداولة

ويمثل صافيراس المال العامل ذلك الجزء المتحرر من الأصول المتداولة من الخصوم المتداولة وهو عبارة عن هامش الأمان المتاح للديون القصيرة الأجل على المؤسسة، أما من الناحية التمويلية، فإن راس المال العامل يعبر عن ذلك الجزء من الأصول المتداولة الذي لم تكف المصادر القصيرة الأجل. لتمويله، ولذا يجب تمويله من مصادر طويلة الأجل كالقروض وحقوق المساهمين[1]

خامسا :معدلات دوران عناصر الأصول

تقيس مدى كفاءة العميل في إدارة أصوله المتداولة والثابتة، لذا يطلق عليها نسب إدارة الأصول، وفي نفس السياق مدى كفاءتها في استخدام الأصول في إنتاج أكبر قدر ممكن من السلع والخدمات وتحقيق أكبر قدر ممكن من المبيعات والأرباح.

1. معدل دوران إجمالي الأصول:

يقيس هذا المعدل مدى كفاءة العميل مقدم طلب الائتمان في إدارة أو توظيف أصوله في توليد المبيعات .لذا يطلق عليه معدل توظيف إجمالي الأصول.

ويتم حساب معدل دو ا رن إجمالي الأصول بقسمة صافي المبيعات على مجموع الأصول .وتستخدم المعادلة التالية في التعبير عن هذا المعدل رياضيا[2]

[1] مفلح عقل،" **مقدمة في الإدارة المالية**"، موقع سبق ذكره، نفس تاريخ الاطلاع، نفس ساعة الاطلاع.

[2] طارق طه،" **إدارة البنوك**"، مرجع سبق ذكره، ص ص516 517.

$$\text{معدل دوران إجمالي الأصول} = \frac{\text{رقم الأعمال}}{\text{إجمالي الموجودات}}$$

وتشير إلى مدى كفاءة الإدارة في استعمال جميع الموجودات لتحقيق هدفها في المبيعات .وليس هناك معدل نمطي يمكن استخدامه للحكم على معدل دو ا رن إجمالي الأصول لدى مختلف المنشآت، بل يختلف هذا المعدل من صناعة لأخرى باختلاف طول فترة الدورة الإنتاجية، ونوعية المنتج وكذلك درجة الكثافة الرأسمالية، فإذا وجد لدينا معدل عام للصناعة، فإنه يمكن مقارنة نسب المنشأة بالمعدل العام للصناعة التي تنتمي إليها المنشأة[1] إذا كان المعدل مرتفعا، فإن ذلك يدل على وجود أسباب نذكر منها:

- ارتفاع كفاءة المبيعات؛
- نقص الاستثمار في الموجودات؛
- شراء بعض المبيعات من الخارج .
- أما إذا كان المعدل منخفضا، فإن ذلك يدل على وجود واحد أو أكثر من الأسباب الآتية:
- انخفاض كفاءة الموجودات؛
- انخفاض كفاءة المبيعات؛
- المبالغة في حجم الموجودات

2. معدل دوران المخزون

يقيس هذا المعدل مدى كفاءة العميل في توظيف موارده المالية في الاستثمار المتعلق بالمخزون من أجل توليد المبيعات، لذا يطلق أيضا عليه معدل توظيف المخزون. ويعني ذلك أن معدل دو ا رن المخزون يعبر عن عدد م ا رت تحويل المخزون إلى مبيعات، حيث يتم حسابه بقسمة صافي المبيعات على قيمة المخزون.

ومع ذلك يفضل بعض محللي الائتمان الأخذ بتكلفة البضاعة المباعة بدلا من صافي المبيعات عند حسابه لهذا المعدل، كما يأخذ البعض أيضا بمتوسط المخزون خلال العام وليس رصيد المخ زون الظاهر في المي ا زنية العمومية، يحسب وفق العلاقة التالية:

[1] فيصل محمود الشواورة،" **مبادئ الإدارة المالية –إطار نظري ومحتوى عملي"–**، الطبعة الأولى، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان 2013 ص310

$$\text{متوسط المخزون} = \frac{\text{مخزون أول المدة} + \text{مخزون آخر المدة}}{2}$$

وبالتالي يتبين لنا من أسلوب حساب معدل دو ا رن المخزون أن هذا المعدل يعد مؤشرات على مدى كفاءة العميل مقدم طلب الائتمان في إدارة أحد أهم أصوله وهو المخزون[1] وتستخدم المعادلة التالية في حساب معدل دو ا رن المخزون

$$\text{معدل دوران المخزون} = \frac{\text{تكلفة البضاعة المباعة}}{\text{متوسط المخزون}}$$

تعبر هذه النسبة عن مدى كفاءة المؤسسة في إدارة أصولها من المخزونات، وقدرتها على إبقاء المخزون ضمن الحد الأدنى المثالي المتناسب مع حجم عملياتها، ويستخدم هذا المعدل أيضا في الحكم على كفاءة إدارة التسويق.

وبشكل عام فإن الارتفاع في عدد مرا الدوران قياسا بمعيار المقارنة يشير إلى قصر فترة الاستثمار في المخزون، وهذا يعني سرعة تصريف المخزون عن طريق عملة البيع، في حين يشير الانخفاض في المعدل إلى تضخيم الاستثمار في المخزون بأكثر من الحاجة المقررة له اقتصاديا.

يمكن حساب معدل دو ا رن المخزون بالأيام وفق العلاقة التالية:

$$\text{متوسط فترة الإحتفاظ بالمخزون} = \frac{360}{\text{معدل دوران المخزون}}$$

كلما كانت نتيجة هذه النسبة ضعيفة كلما دلت على زيادة حركة المخزون باتجاه المبيعات، والتي ستدعم السيولة في المؤسسة نظرا لما توفره من نقد، وأيضا ربحية المؤسسة بافتراض أن كل عملية بيع سوف تضمن ربحا جديدا للمؤسسة[2] هذان المعدلان يستخدمان لقياس مدى كفاءة وفعالية إدارة المخزون، ويكون المؤشر جيدًا:

كلما زاد معدل دو ا رن المخزون .

كلما انخفض متوسط فترة الاحتفاظ بالمخزون .

[1] طارق طه،" **إدارة البنوك**"، مرجع سبق ذكره، ص ص510 511

[2] اليمين سعادة، مرجع سبق ذكره، ص ص49.50

3. معدل دوران الذمم المدينة

يعد معدل دو ا رن المدينين مقياسا آخر للسيولة، ذلك المعدل الذي يقيس مدى سرعة تحول المدينين إلى نقدية، أي أن معدل دو ا رن المدينين هو عبارة عن الوقت الذي تستغرقه الدورة الواحدة الكاملة التي تبدأ من تسجيل الديون ثم تحصيلها إلى تسجيل ديون أخرى جديدة، وبالتالي فإن اكتمال هذه الدورة بسرعة معناه :سرعة تحول المدينين إلى نقدية ويحسب هذا المعدل كما يلي[1]

$$\text{معدل دوران الذمم المدينة} = \frac{\text{رقم الأعمال}}{\text{العملاء + أوراق القبض}}$$

يشير الانخفاض في هذا المعدل قياسا بمعيار المقارنة إلى تدهور سيولة الحسابات المدينة والناتجة عن ضعف الإدارة في عملية التحصيل، وكذلك عدم قدرتها في منع تحول جزء من الحسابات المدينة إلى ديون معدومة.

ويعكس الارتفاع في قيمة هذا المعدل تحسين في كفاءة الأداء التشغيلي بشأن سياسة البيع بالأجل وكفاءة الإدارة في تحصيل ديونها، وفي القدرة على تحقيق النقد المحقق من التحصيل والذي يدعم ويغذي سيولة المؤسسة[2]

4. معدل دوران الذمم الدائنة

يستخرج معدل دو ا رن الذمم الدائنة من قبل المؤسسات خاصة عندما تقوم بوضع سياساتها الائتمانية حيث يتم الموازنة بينما منحه الموردون للمؤسسة من وقت لسداد ديونها وبينما منحته هي لزبائنها لتسديد ديونهم [3] وتشير مختلف م ا رجع الإدارة المالية إلى اعتبار معدل دو ا رن الحسابات الدائنة مؤشر من مؤشرات السيولة، لقدرة هذا المؤشر في تفسير كفاءة الإدارة في التسديد، حيث تقيس هذه النسبة عدد مرات دوران حسابات الذمم الدائنة ومدى النجاح في تحقيق الملائمة بين سياسة البيع الشراء ، وتحسب هذه النسبة وفقا للعلاقة التالية[4]

$$\text{معدل دوران الذمم الدائنة} = \frac{\text{المشتريات}}{\text{الموردين + أوراق الدفع}}$$

---

[1] وجدي حامد حجازي،" **تحليل القوائم المالية في ظل المعايير المحاسبية**"، بدون طبعة، دار التعليم الجامعي للطباعة والنشر والتوزيع الإسكندرية، 2011 ، ص209

[2] اليمين سعادة، مرجع سبق ذكره، ص50

[3] مؤيد ا رضي خنفر، غسان فلاح المطارنة،" **تحليل القوائم المالية مدخل نظري وتطبيقي**"، مرجع سبق ذكره، ص16

[4] أمال محمد،" **مدى تناغم أدوات التحليل المالي مع المحتوى المعلوماتي لقائمة التدفقات النقدية –"د ا رسة تحليلية بالاعتماد على بيانات عدد من الشركات العالمية**"، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، العدد 34،2013، ،، ص346

يعتبر الارتفاع في معدل دو ا رن الحسابات الدائنة علامة من علامات التحسن في السيولة، وسبب ذلك ناتج عن قدرة الإدارة في تسديد ما عليها من التزامات مستحقة ناتجة عن عملية الشراء بالأجل.

أما الانخفاض في المعدل فيعبر عن حالة النقص في السيولة، وربما يشير إلى ابتعاد المؤسسة عن سياسة الشراء بالأجل[1]

المطلب الثالث :نسب الهيكل المالي والمردودية

نسب الهيكل المالي هي مجموعة من النسب تقيس مدى اعتماد المؤسسة على أموال الغير في تمويل أنشطتها بهدف زيادة أرباحها، وفي الأخير إعطاء الإجابات النهائية عن الكفاءة العامة لإدارة المؤسسة من خلال نسب المردودية.

اولا :نسب الهيكل المالي

تقيس هذه النسب درجة اعتماد المؤسسة على أموال الغير في تمويل أنشطتها .والتمويل بواسطة الاقتراض يؤدي إلى زيادة ربحية المؤسسة مقارنة بالتمويل عن طريق أموال الملكية، ومن ناحية أخرى ثمة مخاطر تكتنف ت ا زيد الاعتماد على القروض في تمويل أنشطة المؤسسة تتمثل في احتمال عدم قدرة المؤسسة على تسديد القروض وفوائدها الأمر الذي قد يؤدي إلى إفلاس المؤسسة، ونتيجة لما سبق تكتسب هذه النسب أهمية خاصة لكل الاطراف المعنية للمؤسسة.

فهي تهم الملاك من حيث أن ارتفاعها يؤدي إلى زيادة أرباحهم، غيرت بشكل غير طبيعي قد يسبب للملاك قلقا نتيجة للمخاطر التي تصاحب عملية الاقراض ، ومن ناحية أخرى يهتم مقرضوها بهذه النسب لأنها تعطي لهم دلائل قوية على قدرة المؤسسة على سداد ديونها في آجالها المحددة.

1. نسبة المديونية

يعطي هذا المعدل مؤشرا للمدى الذي وصل إليه العميل مقدم طلب الائتمان في تمويل أصوله من أموال الاقتراض(أموال الغير .)ويتم حساب معدل الاقتراض بقسمة إجمالي القروض على إجمالي الأصول ويتضمن هنا إجمالي القروض كافة الأموال التي حصلت عليها المنشأة من الغير وتتمثل في القروض القصيرة وطويلة الأجل، أما حقوق الملكية أو الموجودات فيقصد بها راس المال والاحتياطات

[1] اليمين سعادة، مرجع سبق ذكره، ص51

والأرباح المحتجزة، وتوازن هذه النسبة التمويل المقدم من الدائنين لعمليات المنشأة مع التمويل المقدم لنفس الغاية من .قبل أصحابها، كما تعبر عن مدى المخاطر المالية لكل من الطرفين[1] تحسب وفقا للعلاقة التالية[2]

$$\text{نسبة المديونية} = \frac{\text{إجمالي الديون (القروض)}}{\text{إجمالي الموجودات}}$$

كلما ارتفعت هذه النسبة ا زدت احتمالات عدم قدرة المنشأة على خدمة دينها و ا زدت مخاطر المقرضين وتزيد مخاطر المستثمرين، لان عدم القدرة على خدمة الدين قد يؤدي إلى الإفلاس.

ويعبر انخفاض هذه النسبة بشكل عام عن حماية أفضل للدائنين، وكذلك وجود قدرة كامنة على الاقتراض لدى الشركة.

2. نسبة القروض إلى حقوق الملكية

إن نسبة القروض إلى حقوق الملكية تعكس مدى قدرة المركز المالي للشركة طالبة الاقتراض، حيث تعتبر البنوك حقوق الملكية كضمان لسداد حقوقها في حالة الخسارة .لذلك نجد أن دوائر الائتمان والمحلل المالي يهتمون بهذه النسبة.تحسب وفق العلاقة التالية:

$$\text{نسبة القروض إلى حقوق الملكية} = \frac{\text{مجموع القروض}}{\text{حقوق الملكية}}$$

يترتب عن انخفاض هذه النسبة انخفاض المخاطر التي يتع رض لها المالكون والمقرضون، لأن انخفاض النسبة يعني انخفاض عبء خدمة الدين، ويفضل الدائنون انخفاض هذه النسبة، لأنها كلما انخفضت أتاحت هامش أمان أفضل لهم. في حين يفضل المالكون زيادة هذه النسبة لان زيادتها قد تؤدي إلى تعظيم العائد لهم، كما قد تؤدي إلى استمرار سيطرتهم لاستغنائهم عن راس المال بإدخال شركاء جدد.

إن ارتفاعها عن النسبة القياسية أكبر دليل على وجود مخاطر تتعرض لها الشركة ناتج عن قلة مساهمة الملاك وتتناقص معها الضمانات[3]

---

[1]–) طارق طه،" **إدارة البنوك**"، مرجع سابق ذكره، ص 519

[2] قدام جمال، **التحليل المالي باستعمال المؤشرات والنسب المالية**، (موجه لطلبة السنة الأولى ماستر محاسبة وادارة مالية)، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد الصديق بن يحي –جيجل، 2015 ، ص5

[3] خالد محمد الكحلوت،" **مدى اعتماد المصارف التجارية على التحليل المالي في ترشيد الق ا رر الائتماني**"، قدمت هذه الد ا رسة استكمالا لمتطلبات دراسة الماجستير، في المحاسبة والتمويل، كلية التجارة، الجامعة الإسلامية، غزة، 2005 ، ص41

3. نسبة التمويل الدائم

تعبر هذه النسبة مدى تغطية الأصول الثابتة بالأموال الدائمة، تحسب وفق العلاقة التالية:

$$\text{نسبة التمويل الدائم} = \frac{\text{الأموال الدائمة}}{\text{الأصول غير جارية}}$$

فإذا كانت هذه النسبة أقل من الواحد الصحيح فإن أ رس المال العامل يكون سالبا .وهذا ما يدل على أن جزء من الأصول الثابتة ممول عن طريق القروض القصيرة الأجل (.أما إذا كانت هذه النسبة أكبر من الواحد فهذا يدل على أن الأصول الثابتة ممولة بالأموال الدائمة[1]

4. نسبة التمويل الخاص

تستخدم هذه النسبة مدى تغطية المؤسسة لأصولها الثابتة بأموالها الخاصة، أي قدرة أموال المساهمين وما يلحق بها على تغطية الأصول الثابتة، ويعبر عنها بالعلاقة التالية:

$$\text{نسبة التمويل الخاص} = \frac{\text{الأموال الخاصة}}{\text{الأصول غير جارية}}$$

كلما كانت هذه النسبة أكبر من الواحد كلما دل ذلك على أن المؤسسة استطاعت تمويل أصولها بواسطة أموالها الخاصة، وهذه الوضعية تسمح للمؤسسة بالحصول على قروض إضافية بسهولة كلما أرادت ذلك، والعكس صحيح[2]

5. نسبة الاستقلالية المالية

تبين هذه النسبة مدى استقلالية المؤسسة عن الغير، أي مقارنة الأموال الخاصة بإجمالي ديونها .وتحسب وفق العلاقة التالية:

$$\text{نسبة الاستقلالية المالية} = \frac{\text{الأموال الخاصة}}{\text{مجموع الديون}}$$

[1] جمال قدام،" **التحليل المالي باستعمال المؤشرات والنسب المالية**"، مرجع سبق ذكره، ص4

[2] جمال قدام،" **التحليل المالي باستعمال المؤشرات والنسب المالية**"، مرجع سبق ذكره، ص5

يجب أن تكون هذه النسبة بين1 و2 ، فإذا تساوت مع 2 أو أكثر فهذا يعني أن الأموال الخاصة تساوي ضعف الديون مما يدل أن المؤسسة لها القدرة على التسديد.

أما إذا كانت عند الواحد الصحيح أو أقل فهذا يعني التساوي بينهما، فالأولى تجعل المؤسسة مشبعة بالديون ولا تستطيع الحصول على قروض إضافية، أما الثانية فيعني أن الديون أكبر من الأموال الخاصة[1]

ثانيا :نسب المردودية

تعكس نسبة المردودية نتائج النسب السابقة، حيث أنها تقيس مدى تحقيق المؤسسة للمستويات المتعلقة بأداء الأنشطة، كما أنها تعبر عن محصلة نتائج السياسات و القرارات التي اتخذتها إدارة المؤسسة فيما يتعلق بالسيولة والمديونية .فالنسب التي سبق التطرق إليها تظهر بعض جوانب وأبعاد الطريقة التي يتم بها تشغيل المؤسسة، أما نسب المردودية فهي تعطي إجابات نهائية عن الكفاءة العامة لإدارة المؤسسة[2] تتاح أمام المحلل المالي للوصول إلى غايته من تحليل المردودية مجموعة من المؤشرات المالية نتطرق إليها فيما يلي:

1. نسبة المردودية الاقتصادية

هي العلاقة بين النتيجة الاقتصادية التي تحققها المؤسسة ومجموع الأموال التي استعملتها .قد يعبر عن النتيجة الاقتصادية بالفائض الإجمالي للاستغلال أو بنتيجة الاستغلال، أما الأموال المستخدمة في تحقيق هذه النتيجة فيعبر عنها عادة بأصول المؤسسة، إلا أن البعض يستخدم الأصول الثابتة مضافا إليها احتياج راس المال العامل للتعبير عن الأموال المستعملة لتحقيق النتيجة الاقتصادية .قياس المردودية . الاقتصادية يسمح للمؤسسة بمعرفة قدرتها على تحقيق الأرباح بعيدا عن تأثير التمويل[3] ويمكن حساب المردودية الاقتصادية بالعلاقة التالية:

- **المردودية الاقتصادية الإجمالية**

هي العلاقة بين الفائض الإجمالي للاستغلال وأصول المؤسسة.

$$\text{نسبة المردودية الاقتصادية} = \frac{\text{الفائض الإجمالي للإستغلال}}{\text{مجموع الأصول}}$$

[1] دريد كامل آل شبيب، **" الإدارة المالية المعاصرة"**، الطبعة الثانية، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، 2009 ، ص 96

[2] اليمين سعادة، مرجع سبق ذكره، ص ص54 56

[3] مفلح محمد عقل، مرجع سبق ذكره، ص38 .

يسمح هذا المؤشر بمعرفة قدرة المؤسسة على تحقيق الأرباح الاقتصادية وقدرة أصولها على توفير أو تدعيم خزينة الاستغلال لأنه كما سبق وأن أشرنا أن الفائض الإجمالي للاستغلال هو أصل حساب فائض خزينة الاستغلال[1]

يمكن تعريف فائض الاستغلال الإجمالي بالنتيجة الاقتصادية للمؤسسة، والمتولدة من عمليات الاستغلال التي تزولها المؤسسة، مستقلة عن السياسات المالية، الاهتلاكات والمؤونات، والتوزيع.

فهو المورد الأساسي الذي تجنيه المؤسسة من نشاط الاستغلال .وفي حالة كون هذا الرصيد سالب فإنه يطلق عليه اسم عجز الاستغلال الإجمالي .ويمكن اعتباره مؤشرا للأداء الإنتاجي والتجاري بجانب الأداء المالي.

- **المردودية الاقتصادية الصافية**

المردودية الاقتصادية الصافية هي العلاقة بين نتيجة الاستغلال وأصول المؤسسة، وتحسب بالعلاقة التالية:

$$\text{نسبة المردودية الاقتصادية} = \frac{\text{النتيجة قبل الفوائد و الضريبة}}{\text{مجموع الأصول}}$$

والنتيجة قبل الفوائد والضرائب تسمى أيضا نتيجة الاستغلال وهي النتيجة الجارية مضاف إليها المصاريف المالي، أو النتيجة الصافية مضافا إليها المصاريف المالية.

يعني هذا المؤشر قدرة الدينار الواحد المستثمر في المؤسسة على تحقيق الربح، ويلاحظ على هذه العلاقة البساطة والاختصار، لكن في الأصل هي أكثر من ذلك، لأن العلاقة السابقة لا تبرز العوامل الرئيسية التي تشارك في تحديد مردودية المؤسسة.

فالمردودية الاقتصادية ترتكز على عاملين أساسين هما : هامش الربح (الربحية) ومعدل دوران الأصول .وتستطيع المؤسسة أن تتحصل على مردودية جيدة إذا تمكنت من تعظيم هذين العاملين[2] معدل دو ا رن الأصول : ويقصد به عدد مرات تغطية المبيعات لأصول المؤسسة، أو عدد مرات استخدام أصول المؤسسة في تحقيق المبيعات .فهذه النسبة مؤشر جيد لمدى كفاءة المؤسسة في استعمال أصولها، فكلما ارتفعت هذه النسبة دل ذلك على الكفاءة والعكس صحيح.

---

[1] قدام جمال،" **قدرة التمويل الذاتي والمردودية**"،(موجه لطلبة السنة الأولى ماستر محاسبة اودارة مالية)، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد الصديق بن يحي-جيجل، 2015 ، ص5.

[2]-(جميل أحمد توفيق،" **أساسيات الإدارة المالية**"، بدون طبعة، دار النهضة العربية، بيروت، (د.ت)، ص64

هامش الربح :ويتمثل في مقدار الربح المتولد من كل دينار من دنانير المبيعات .الهامش المنخفض يعني انخفاض سعر البيع أو ارتفاع التكاليف[1]

2. نسبة المردودية المالية

وتسمى أيضا بعائد أو مردودية الأموال الخاصة، وهي العلاقة بين النتيجة التي حققتها المؤسسة والأموال الخاصة، فهي تقيس العائد المالي المتحقق من استثمار أموال أصحاب المؤسسة .تحسب وفق العلاقة التالية:

$$\text{نسبة المردودية المالية} = \frac{\text{النتيجة الصافية}}{\text{الأموال الخاصة}}$$

النتيجة قد تكون النتيجة الصافية بعد دفع ض ا رئب الأرباح وهذا لمعرفة المكافأة الحقيقة لأصحاب المؤسسة وقد تكون النتيجة الجارية مطروحا منها ض ا رئب الأرباح، بمعنى أن تأثير العناصر الاستثنائية قد أهمل، وهذا يساعد على تحديد العلاقة الفعلية بين المردودية الاقتصادية والمردودية المالية.

والحكم على مدى كفاية هذه النسبة يتم بالمقارنة مع مؤسسات نفس القطاع أو المقارنة مع أسعار الفائدة والمستوى العالي لهذه النسبة دليل على كفاءة المؤسسة إلا أنه في بعض الحالات لا يعتبر كذلك، لأن النسبة العالية الناتجة عن مستوى عال من الديون ومستوى منخفض من الأموال الخاصة يصحبها مستوى عال من الخطورة[2] إن المردودية الاقتصادية والمردودية المالية مؤشرين غير متساويين في القيمة إلا في حالات خاصة ويعود السبب في عدم التساوي إلى وجود أثر الرفع المالي، هذا الأخير يتمثل في الفرق بين المردودية المالية والمردودية الاقتصادية .ويسمح أثر الرفع المالي بمعرفة الأثر الإيجابي أو السلبي لديون المؤسسة على مردوديتها المالية[3]

3. نسبة مردودية النشاط

[1] مفلح محمد عقل،" **مقدمة في الإدارة المالية والتحليل المالي**"، مرجع سبق ذكره، ص 34 35.

[2] Josette Peyrard، " **Analyse financière**". librairie Vuibert، 8e ed، Paris، 1999، p.p.181. 182.

[3] قدام جمال،" **قدرة التمويل الذاتي والمردودية**"، مرجع سبق ذكره، ص ص5 6

وهي تمثل مردودية رقم الأعمال، في بعض الأحيان قد يكون مضلل للأن زيادة النشاط في المؤسسة يتزامن مع ت ا زيد الأعباء الكلية، والتي قد تمتص كل رقم الأعمال وتتبخر معها الأرباح، وبالتالي فهذه النسبة تبين كفاءة المسيرين في إدارة رقم الأعمال والأعباء الكلية[1]وتحسب وفق العلاقة التالية:

$$\text{نسبة مردودية النشاط} = \frac{\text{الربح الإجمالي}}{\text{رقم الأعمال}}$$

المبحث الثاني الدراسات السابقة :

المطلب الأول: الدراسات السابقة باللغة العربية

أولا: دراسة ياسر عبد الحميد حسين الزهر بعنوان: دور التحليل المالي في صنع القرار الائتماني والتنبؤ بالتعثر 2010:

دراسة تطبيقية على البنوك التجارية اليمنية هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على مدى اعتماد البنوك التجارية اليمنية على استخدام التحليل المالي لاتخاذ القرار الائتماني والتنبؤ بالتعثر، من أجل ذلك أجريت دراسة ميدانية على 13 موظف في البنوك التجارية اليمنية و قد تم استخدام أسلوب المسح الشامل، كما اعتمدت الدراسة على استبانه شملت كافة البيانات المطلوبة من أجل معرفة مدى اعتماد البنوك اليمنية على التحليل المالي لصنع القرار الائتماني والتنبؤ بالتعثر، واعتمدت أيضا على المنهج الوصفي التحليلي في عرض المعلومات وتحليل البيانات باستخدام برنامج التحليل الإحصائي والأساليب الإحصائية اللازمة

.فقد توصلت الدراسة إلى جملة من النتائج أهمها: تعتمد البنوك التجارية اليمنية على التحليل المالي لصنع القرار الائتماني، بينما تعتمد بشكل أقل على التحليل المالي للتنبؤ بالتعثر، كما أن هناك مجموعة من المعوقات أمام قيام البنوك بالتحليل المالي أهمها فقدان الثقة بالقوائم المالية عدم التزام العملاء بمسك قوائم مالية منتظمة .

في الأخير قم الباحث مجموعة من التوصيات أهمها:

[1] اليمين سعادة، مرجع سبق ذكره، ص56

ضرورة زيادة الاهتمام بالتحليل المالي من خلال تدريب موظفي الائتمان على إجراء التحليل المالي، ضرورة قيام البنوك بعقد دورات في مجال التحليل المالي خاصة في مجال التنبؤ بالتعثر وتشجيع الموظفين لتلقي تلك الدورات، يجب الاهتمام الشديد بتعيين موظفين أكفاء وذوي خبرة في أقسام التسهيلات الائتمانية وخصوصا القائمين على التحليل المالي.

ثانيا: دراسة تانيا قادر عبد الرحمان بعنوان: دور التحليل المالي في تشخيص عوامل القوة والضعف في القوائم المالية للشركات المقترضة عند اتخاذ القرار الائتماني المصرفي)دراسة تطبيقية في مجموعة من المصارف المختارة في مدينة كركوك، 2012

هدفت هذه الدراسة إلى إبراز الدور الذي يحتله التحليل المالي للقوائم المالية في اتخاذ القرار الائتماني على مستوى المصارف ومعرفة أهم العوامل المؤثرة في تشخيص نقاط الضعف والقوة في تلك القوائم المالية، ولتحقيق هذا الهدف قام الباحث بدراسة عينة من البنوك الحكومية والتجارية العاملة في مدينة كركوك المتمثلة في 2 بنوك، منها 1 بنوك حكومية والباقي تجارية، أما عينة الدراسة فهم مسؤولي ومخولي منح الائتمان في تلك البنوك المختارة.،مجلة البحوث في العلوم المالية والمحاسبة،

قد توصل الباحث إلى مجموعة من النتائج أهمها:

ازدياد أهمية التحليل المالي في تشخيص مجموعة العوامل المؤثرة تأثيرا مباشرا في تشخيص القوائم المالية من حيث ضعفها وقوتها، ووجود عالقة طردية بين الاعتماد على التحليل المالي لهذه القوائم للشركات المقترضة .

أما التوصيات المقترحة فتمثلت في ضرورة تطبيق التحليل المالي على القوائم المالية للشركات المقترضة عند اتخاذ القرارات الائتمانية، وكذلك تشجيع البنوك عموما والبنوك في مدينة كركوك خصوصا على زيادة الاهتمام بالتحليل المالي بشكل عام مع ضرورة إدخال الموظفين في دورات تدريبية بشكل متواصل وذلك لمواكبة التطورات التي تحدث في مجال عملهم.

ثالثا: دراسة أحمد ميلي سمية بعنوان دور تحليل القوائم المالية في صنع قرارات منح الائتمان في البنوك التجارية الجزائرية – دراسة مجموعة من البنوك التجارية الجزائرية العاملة بولاية المسيلة– ، المجلد30، 2018،

هدف هذه الدراسة إلى التعرف على دور تحليل القوائم المالية في صنع قرارات منح الائتمان في البنوك التجارية الجزائرية، ومن أجل تحقيق ذلك تم تصميم استبانه وتوزيعها على 60 وكالت بنكية بولاية المسيلة، حيث شملت كافة البيانات المطلوبة من أجل معرفة دور تحليل القوائم المالية في صنع قرارات منح الائتمان، كما تم استخدام برنامج التحليل الإحصائي spss لمعالجة البيانات واختبار الفرضيات. وفي الأخير توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج من بينها:

– تعتمد البنوك التجارية الجزائرية على تحليل القوائم المالية في صنع قرارات منح الائتمان؛

–للقوائم المالية تأثير على صنع قرارات منح الائتمان في البنوك التجارية الجزائرية؛

–تعتمد البنوك التجارية الجزائرية عند صنع قرارات منح الائتمان على عدة نسب أهمها: نسب السيولة، نسب الهيكل المالي، وأيضا مقارنة المؤشرات المالية لنشاط الزبون. كما يعتمد صنع قرارات منح الائتمان على الضمانات العينية المقدمة .

المطلب الثاني: الدراسات السابقة باللغة الأجنبية:

أولا: دراسة مها رمضان بعنوان جودة التقارير المالية كمحدد للعلاقة بين القيود المالية وكفاءة الاستثمارات – دراسة تجريبية على الشركات غير المالية المقيدة في سوق الاوراق المالية المصرية[1]

هدف هده الدراسة هو التركيز علي التأثير المباشر لجودة التقارير المالية بشان كفاءة الاستثمار ومع دلك هناك القليل من الابحاث التي تدرس التأثير التفاعلي بين جودة التقارير المالية و المعوقات المالية علي كفاءة الاستثمار مع الأخذ في الاعتبار المعوقات المالية كمتغير مستقل رئيسي ونظرت الدراسة الي الطبيعة الفريدة لأسواق راس المال في الاقتصاديات الناشئة

ثانيا: دراسة يوسف علامي؛ سلوى بوغابة ؛ عصام الادريسي بعنوان الاداء المالي البنكي – اختبار تحليلي في السياق المصرفي المغربي [2].

حيث في ملخص هده الدراسة في الادبيات المالية تناولت العديد من المساهمات دراسة اداء البنوك والمؤشرات الرئيسية لتقييمها بشكل عام ؛ الهدف من كل بنك هو ان يكون قادر على ربحية دائمة في سياق يتسم بشكل متزايد بالاضطرابات الاقتصادية والمالية .

كما تهدف هده المقالة الي تحليل تطور الاداء المالي لثلاث بنوك مغربية كبيرة بين عامي 2005-2018 بناءا علي المؤشرات الاساسية الثلاثة

- العائد على راس المال
- العائد على الاصول

[1] - مجلة الإسكندرية للبحوث المحاسبية ص 39-69

[2] - Revue D'Études en Management et Finance D'Organisation N°13 Juillet 2021

- معامل الاستغلال

حيث يسلط هدا التحليل الضوء على العلاقة النسبية التجريبية بين الاداء المالي للبنك والظروف الاقتصادية الوطنية والدولية .

ثالثا: دراسة عزوز الحما بعنوان ادارة مخاطر الائتمان باستحدام ظريقة التسجيل – حالة البنك الشعبي للرباط القنيظرة –

ان الازمة المالية التي تهز العالم حاليا وخاصة الاخفاقات المتتالية فقد مست البنوك العالمية LEHMAN BROTHERS في الولايات المتحدة الامريكية مثلا[1].

تبرز مسالة المخاطر المصرفية بما في دلك مخاطر الائتمان هدا ويجب الان ادارة المخاطر باستخدام اساليب اكثر تطورا ومن بين هده الاساليب ندكر طريقة التسجيل والتي مازالت مجهولة في المغرب .

يسلط هدا المقال الضوء على دراسة تجريبية اجريت على 46 شركة زبونة في البنك الشعبي للرباط الخطوات العملية التي يجب اتباعها في التصميم طريقة التهديف يبدو ان وظيفة النتيجة المستخرجة قوية في ادارة مخاطر الائتمان .

المطلب الثالث: المقارنة بين الدراسات السابقة والدراسة الحالية.

سنحاول في هذا المطلب تقديم مقارنة بين الدراسة الحالية والدراسات السابقة (العربية والأجنبية) واستخراج أوجه التشابه والاختلاف بينهما.

[1] -Azzouz Elhamma. La gestion du risque crédit par la méthode du scoring: cas de la Banque Populaire de Rabat-Kénitra. Revue marocaine de recherche en management et marketing، 2009، pp.291. ffhalshs00607954f

الجدول (1): أوجه الشبه والاختلاف بين الدراسة الحالية و الدراسات السابقة.

أوجه الشبه	**أداة جمع المعلومات**	**اعتمدت كل من الدراسة الحالية والدراسات السابقة على الدراسة الميدانية كأداة لجمع المعلومات**
	المنهج المستعمل	**تم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي لكلا الدراسات (الحالية والسابقة).**
	أداة تحليل المعلومات	**تم اعتماد على معطيات بعض البنوك كأداة لتحليل المعلومات لكل الدارسات الحالية والسابقة.**
	نوع القطاع	**أجريت الدراسة الحالية والدراسات السابقة في القطاعين العام و الخاص.**
أوجه الاختلاف	**بالرغم من أوجه التشابه إلا أنه لا تخلو من الاختلاف بين الدراسة الحالية والدراسة السابقة من حيث المكان، الزمان، العينة، المتغيرات، أبعاد.**	

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على الدراسات السابقة.

الجدول (2): يبين مقارنة الدراسة الحالية بالدراسات السابقة.

	الدراسة الحالية	**الدراسات السابقة**
من حيث الزمان والمكان	تمت الدراسة في ترست بنك الجزائر وكالة تفرت 2021-2022	تمت الدراسة في بيئة عربية وأجنبية وكانت في السنوات ما بين 2005-2018م.
من حيث العينة	تناولت الدراسة اصناف القروض.	تناولت الدراسات السابقة عينات مختلفة أقل وأكبر من الدراسة الحالية.
من حيث متغيرات الدراسة	هدفت هذه الدراسة إلي معرفة دور النسب المالية قي القرار التمويلي للبنوك التجارية .	تناولت الدراسة متغيرات مختلفة منها: مدي اعتماد البنوك التجارية علي التحليل المالي في اللي التحليل المالي في القرار الائتماني.
من حيث أبعاد متغيرات الدراسة	تناولت الدراسة أبعاد للمتغير المستقل والمتمثل في دور النسب المالية وفي المتغير التابع والمتمثل في القرار التمويلي	تناولت أبعاد مختلفة لكلا المتغيرات التابع والمستقل.

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على الدراسات السابقة.

مجال الاستفادة من الدراسات السابقة

يكمن مجال الاستفادة من الدراسات السابقة كونها:

1. تعتبر الدراسات السابقة نقطة قوة وقاعدة أساسية في البحث وانطلاقة جيدة للباحثة لإعداد الدراسة الحالية وخاصة عند تحديد المشكلة؛
2. ساهمت في الإثراء الفكري والإداري للجانب النظري لدراسة وصياغة وإعداد الجانب التطبيقي؛
3. ساعدت في إعطاء صورة أولية ونظرة شاملة وكاملة لموضوع الدراسة مما سهل على الباحثة في الانطلاق في الدراسة الحالية؛
4. ساعدت الباحث في صياغة الفرضيات؛
5. الاستفادة من المراجع الهامة للبحث مما يوفر عليه الكثير من الجهد والوقت.

خلاصة الفصل

ان التحليل المالي باستخدام النسب المالية و معاييرها يعتبر اداة هامة وفعالة من الادوات المستخدمة في العديد من المؤسسات التي تعتمد عليها في اتخاد القرارات الاقتصادية بصفة عامة و القرارات التمويلية بصفة خاصة

ولاتخاذ قرار تمويلي السليم يتطلب ذلك عدة معادلات و نسب مالية و التي يمكن من خلالها تحويل البيانات و الارقام المحاسبية الى نسب تمكن مصلحة الائتمان البنكي من اتخاد القرارات التمويلية السليمة وذلك عن طريق حساب هذه النسب و مقارنتها مع النسب المعيارية خاصة بكل قطاع

الفصل التطبيقي:
دراسة حالة ترست بنك الجزائر

الفصل التطبيقي : دراسة حالة ترست بنك الجزائر

تمهيد

بعد ما تناولنا في القسم النظري عملية منح القروض في البنوك التجارية حيث تعتمد على تحليل القوائم المالية باستخدام مؤشرات ونسب مختلفة متجانسة ومتكاملة، وذلك لتجنب المخاطر التي تكتنفها وظيفة الإقراض والآثار التي تنجم عن اتخاذ أي قرار تمويلي خاطئ وغير سليم، وهذا ما أدى بنا إلى التطرق لموضوع استخدام البنوك التجارية للنسب المالية في اتخاذ القرار التمويلي .، سنحاول في هذا الفصل إسقاط هذه الدراسة ميدانية على ترست بنك الجزائر

و باعتبار الجهاز المصرفي المحرك الأساسي للنشاط الاقتصادي والدفع بعجلة النمو الشامل نحو التقدم .إن الجزائر وقصد مواكبة التحولات الاقتصادية التي يشهدها العالم في ظل اقتصاد السوق، عمدت إلى إعادة النظر في منظومتها المصرفية التي عرفت عدة إصلاحات أهمها إصلاحات سنة 1990 المتمثلة في قانون النقد والقرض 10-90 وكذا المرسوم الرئاسي 03-11 المعدل لقانون النقد والقرض وهذا جعلها من جهة تتكيف والمحيط المصرفي والاقتصادي الدوليين ومن جهة أخري منح البنوك دورا جديدا في تعبئة الموارد المالية وبالتالي جعلها في مراتب متقدمة التي تسمح لها باحتلال مكانة مرموقة بين البنوك المحترفة.

إن ترست بنك الجزائر هو احد البنوك الاجنبية الخاصة، واحدة من بين البنوك الجزائرية البارزة على المستوي الداخلي ، وما كان ليبرز لوال السياسة المنتهجة من قبل مسيريه من إطارات وموظفين.

قصد التعرف على هذا البنك خصصنا هذا الفصل بهدف الإجابة علي بعض الأسئلة منها كيف ظهر و تطور؟ وما هي أهدافه والغايات المرجوة منه من جهة، ومن جهة أخري ما هي السياسة التي ينتهجها هذا البنك في عملية منح القروض، وحماية مصالحه.

المبحث الاول : تقديم ترست بنك الجزائر

ترست بنك الجزائر هو عضو في مجموعة NEST INVESTMENTS HOLDING، LTD ومقرها قبرص والتي يملك معظم رأس مالها أعضاء من عائلة "أبو نحل". استثمرت شركة Nest Investments Holding، Ltd في مختلف قطاعات الأعمال بما في ذلك الخدمات المصرفية أو المالية والتأمين وإعادة التأمين وتطوير العقارات والصناعة والسياحة.

المطلب الاول: الاطار التنظيمي للبنك

أولا: تعريف ترست بنك الجزائر

هو عبارة عن مجمع موجود ضمن مجموعة NEST INVESTMENTS HOLDING، LTD التابعة لها في اثنين وعشرين (22) دولة بما في ذلك: الجزائر ، الولايات المتحدة الأمريكية ، إسبانيا ، إنجلترا ، قطر ، قبرص ، البحرين ، الأردن ، لبنان ، فلسطين ، المملكة العربية السعودية ، إلخ.

الإضافة إلى TRUST BANK ALGERIA Nest Investments Holding، Ltd تعزز وجودها في الجزائر من خلال 05 شركات أخرى ،تتكون من :

- تراست الجزائر للاستثمارات؛
- ترست الجزائر للتأمين وإعادة التأمين؛
- صناعات الثقيلة
- العقارية
- مركز التجارة العالمي الجزائر.

ترست بنك الجزائر (TBA) هو بنك بموجب القانون الجزائري برأس مال خاص. التي بدأ نشاطها في أبريل 2003 برأسمال أولي 750 مليون دينار – ارتفع من السنة التاسعة للتشغيل أي في 2012 إلى 13 مليار دينار

الشكل (1) : يوضح نسب المساهمين في ترست بنك الجزائر

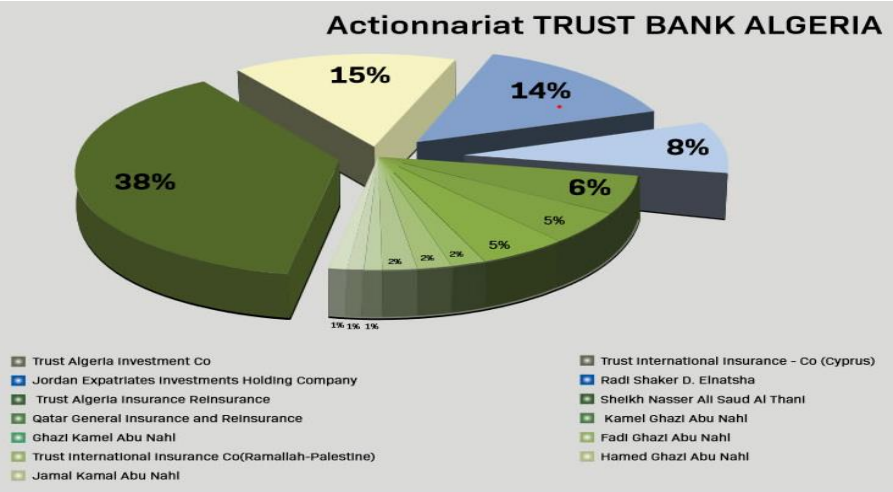

المصدر : **www.trustbank.dz**

-يمتلك ترست بنك الجزائر أكثر من 50٪ من رأس مال:

- شركة ترست الجزائر للاستثمار
- الشركة الأردنية لاستثمارات المغتربين القابض

-اثنان من أغلبية المساهمين (الذين يمتلكون أكثر من 10٪ من رأس المال) شركتان بموجب القانون الجزائري:

- شركة ترست الجزائر للاستثمار؛
- ترست الجزائر للتأمين وإعادة التأمين

ثانيا: هيكل التنظيمي لترست بنك الجزائر **و مجلس الادارة**

1. الهيكل التنظيمي لبنك

الشكل (2) يمثل الهيكل التنظيمي لترست بنك الجزائر

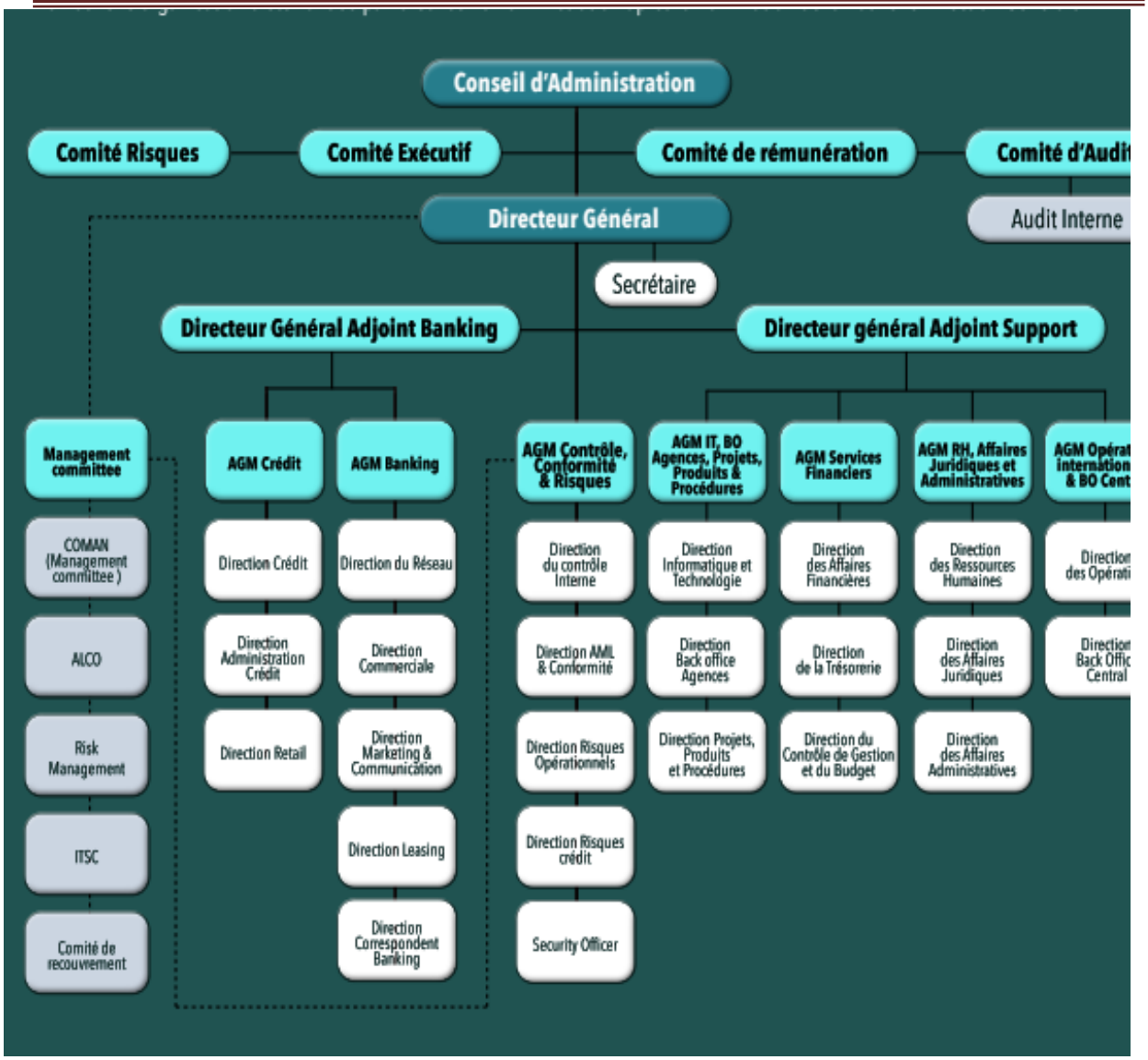

المصدر: https://www.trustbank.dz/images/TBARapportAnn2021

حالي اهناك أربع لجان عاملة لمساعدة مجلس إدارة البنك، أربع لجان مختلفة من مجلس الإدارة سيتم التطرق اليها بالتفصيل

أ. اللجنة التنفيذية

- فتيحة خلال
- ناصر علي التهاني
- جمال كمال ابو نحل
- عبد الله البراج:عضو

ب. لجنة التدقيق

ج. لجنة التعويضات

- فاتحة خلال
- غازي كمال عبد الرحمان
- ناصر علي التهاني

د. لجنة المخاطر

اما بالنسبة للإدارة العامة تتكون من: لجأن الإدارة العامة هي لجان موظفو البنك الداخليون و هي بدورها تنقسم الى :

- لجنة الإدارة.
  - السيد غليب بن حموده مدير عام
  - السيد عمار شريف نائب مدير رئيسي
  - السيده حورية محند السعيد مديرة عامة للإعلام الالي للمكاتب الخلفية للبنك
  - السيد عبد المالك اكي مدير العام للاستغلال
  - السيد كريم معزوز المدير العام للموارد و التنمية
- لجنة الإدارة العامة للائتمان

لجان الإدارة العامة هي لجان موظفو البنك الداخلين المخولون بالحكم على الجوانب الإدارية المختلفة للبنك.

- لجنة ALCO.
- لجنة إدارة المخاطر (RMC).
- لجنة المصادقة على الإجراءات.

- لجنة تكنولوجيا المعلومات (ITSC) .
- لجنة تحصيل الائتمان والإدارة عامة .
- لجنة الصحة والسلامة.

تتمثل الإدارة العامة في:

السيد بن حمودة غالب العضو المنتدب والسيد شريف عمار النائب الأول للمدير العام.ركجزء من مهمته كبنك عالمي وسياسة التحديث والتطوير الشاملة ، يسعى ترست بنك الجزائر إلى البقاء مخلصًا لالتزاماته تجاه عملائه من حيث تحسين جودة الخدمة وتنويع نطاق منتجاته. على هذا النحو ، فقد استثمرت في السنوات الأخيرة في نشر مجموعتها من منتجات الدفع الإلكتروني ، "الخدمات المصرفية عن بُعد" وكذلك في تسويق منتجات الهامش المحددة.

2. تشكيلة مجلس الادارة

يحدد مجلس الإدارة توجهات نشاط البنك ويشرف على تنفيذها. يرأس هذا المجلس السيد غازي كامل أبو نحل ويتكون من خمسة (5) أعضاء تنتخبهم الجمعية العمومية. موضحة في الجدول ادناه /

الجدول (3) : **تشكيلة مجلس الادارة** لترست بنك الجزائر

غازي ابو نحل	رئيس
شيخ ناصر بن عالي تهاني	نائب الرئيس
جمال كمال ابو نحل	عضو
عبد الله البراج	عضو: القابضة للاستثمار الأردن
كمال غازي ابو نحل	عضو: فيما يتعلق بصندوق قبرص الدولي

المصدر :www.trustbank.dz

ثالثا: الاطار الداخلي والمنافسين لترست بنك الجزائر

1. انواع الخدمات الذي يقدمها البنك

ناحية النشاط البنك يعتبر مؤسسة أو شركة تقدم الخدمات البنكية و المالية المختلفة أهمها تمويل الاقتصاد في شكل قروض و تسهيلات مالية استثمارية و استغلالية و استهلاكية للمؤسسات الاقتصادية و لفائدة العائلات و الأفراد لأجل خلق او توسعة نشاطها و تنويعه بهدف التخفيض من درجة الخطر. كما يقدم البنك خدمات الشباك في شكل فتح الحسابات الجارية و حسابات الادخار و عمليات التجارة الخارجية و تغيير العملة بالنسبة للسفر للخارج و المساهمة كوسيط في عمليات الاكتتاب الخاصة باكتتاب الأسهم و السندات لصالح الشركات المساهمة. و أهم ما يقوم به هو جمع و تحصيل الودائع و المدخرات مع السعي والاجتهاد في تقديمها على شكل قروض و تسهيلات مالية.

من ناحية القروض يقدم البنك القروض التالية:

-قروض الاستغلال

- قروض الاستثمار

- قروض استهلاكية

2. دراسة المكاتب الخلقية وامامية

أ :مكاتب الخلفية (BASE ARRIERE) او (back office)

1-Reservation de fonds

2-gestion de chéquiers

3-gestion des cheque

4-transactions chèques

5-transaction virements

6-transaction effets (portefeuille .agence)

7-compensation

8-mode dégradé pour v4

9-nivellement et transferts

ب : المكاتب الامامية (base avant) او(front office)

1- Administration

Ouverture/fermeture guichet

Consultation des évènements

2- Transactions en devise nationale

Retrait déplace

3- Transaction en devise étrangères

Envoi en recouvrement /règlement des tc

4- Divers front office

Extrait de comptes à la demande

Chèque de banque

Chèques de banque déplaces

Certification de chèques

Annulation cheque certifie

3. بيئة تنافسية لترست بنك الجزائر

يغطي بنك ترست المدن الرئيسية في البلاد في مناطق مختلفة (الوسط والشرق والغرب) من خلال فروعه البالغ عددها 35 ويخطط لفتح فروع أخرى بمعدل خمسة (05) فروع سنويًا للوصول إلى 40 فرعًا سنوات المقبلة

أ–المنافسين المحالين

- القرض الشعبي الجزائري CPA
- البنك الخارجي الجزائري BEA
- البنك الوطني الجزائري BNA

- البنك التمية المحلية BDL
- الصندوق الوطني لتوفير ولاحتياط CNEP
- بنك التنمية الريفيةBADR
- الصندوق الوطني لتعاون الفلاحي CNMA

ب: المنافسين الاجانب

- ناتكسيس NATIXIS
- سوسيتي جنرال SGA
- بنك البركة الجزائر Banque Al Baraka Algeria
- المؤسسة المصرفية العربية الجزائر Bank ABC
- البنك العربي الجزائرArab Bank Algeria
- بنك الخليج الجزائرGulf Bank Algeria
- بنك الإسكان للتجارة والتمويل الجزائرHousing Bank for Trade and Finance Algeria
- بنك السلام الجزائرAl Salam Bank
- سيتي بنك الجزائرCitibank
- إتش إس بي سي الجزائرHSBC Algeria
- باريبا الجزائرBNP Paribas el Djazair
- قرض الفلاحة وبنك المؤساسات الاستثمارية الجزائرCrédit agricole CIB

المطلب الثاني :القروض المصرفية و التمويل

يقدم ترست بنك الجزائر مجموعة من المنتجات الائتمانية الملائمة لاحتياجات الزبائن . تضع تحت تصرفهم على مستوى وكالاتها فريقًا من المحترفين الذين سيكونون تحت تصرف الزبائن لإرشادهم وتقديم النصح لهم في اختياراتهم لإنشاء المرافق على المدى القصير والمتوسط والطويل القادر على تغطية احتياجاتهم على أفضل وجه.

أ-**اعتمادات دورة التشغيل (تمويل قصير الأجل)**:هي الاعتمادات النقدية المصاحبة مثل: السحب على المكشوف، التسهيلات النقدية ، السلفة على الفاتورة أو في السوق، التمويل في 30 أو 60 أو 90 أو 120 أو 180 يومًا والاعتمادات المضمونة (السلف على الفواتير والسلف على الأوراق المالية وكذلك خصم الأوراق التجارية).

ب- **الاعتمادات بالتوقيع** مثل: الكفالات ، المصادقات ، الاعتمادات المستندية والسندات الجمركية المستحقة،.ائتمانات استثمارية (تمويل متوسط وطويل الأجل)

اولا: قروض عقارية(قرض منزلي) :

1. تعريف القرض العقاري(منزلي)

يقدم ترست بنك الجزائر قروض عقارية من اهما قرض منزلي موجه قرض منزلي الى الموظفين و اصحاب المهن الحرة و التجار هو **قرض متوسط وطويل الأجل يتم سداده على أقساط شهرية حسب مشروعات العقارية، قرض يمكن أن يصل إلى 80٪ من سعر بيع العقار أو الأعمال و الإنشاءات المزعم تنفيذها ؛مدة قرض المنزل من MENZILLI هي 25 سنة كحد أقصى ؛معدل فائدة1% وتنافسي.**

- شراء عقار منتهي
- شراء العقارات من فرد إلى فرد
- شراء عقارات للبيع على التصاميم
- عملية البناء العقاري
- أعمال التطوير أو إعادة تطوير العقارات

2. شروط الاستفادة من قرض منزلي

شروط الحصول على قرض الرهن العقاري «MENZILLI»، أي شخص طبيعي من الجنسية الجزائرية يفي بالشروط التالية:

- أن يكون لطالب القرض الأهلية القانونية للحصول على قرض (18 سنة).
- الحد الأقصى للسن 65 في تاريخ الاستحقاق الأخير ؛
- تبرير دخل شهري دائم.

3. **المستندات المشتركة لتقديم جميع أشكال الرهن العقاري Menzilli**:

- طلب قرض عقاري من شركة MENZILLI (نموذج بنكي)
- إثبات هوية صالح (CNI أو PC) ،بطاقة التعريف الوطنية و رخصة السياقة
- شهادة ميلاد أقل من سنة واحدة .
- شهادة إقامة لمدة تقل عن 03 اشهرا.
- شهادة عائلية للمتزوجين أو شهادة حاله المدنية للأشخاص غير المتزوجين.
- إقرار مديونية، عدم مديونية المقترض أو المقترض المشارك أو الضامن إن وجد

4. **أجزاء محددة لكل شريحة من شرائح العملاء:**

1. **للعملاء الموظفين**

- نسخة من بطاقة الضمان الاجتماعي (الشفاء)
- شهادة عمل لمدة تقل عن شهر تحدد الطبيعة غير المحددة للعقد.
- قسائم الدفع لآخر ثلاثة (03) أشهر وبيان المكافآت .
- نسخة من إقرار صاحب العمل بالأجور، المعتمد من خدمات CNAS
- كشف حساب لآخر ستة (06) أشهر

2. **للعملاء اصحاب المهن الحرة و النشاط التجاري**

- حالة إنشاء أو تعديل الشركة في حالة المدير أو شريك واحد (EURL، SARL، SNC، SPA) .
- نسخة من السجل التجاري.
- نسخة من البطاقة الضريبية مصدقة .
- نسخة مصدقة من الموافقة أو التفويض (للأنشطة الخاضعة للموافقة أو الإذن) .
- أقل من عام على شهادة تحديث CASNOS & CNAS .
- شهادة ضريبية CN20 لآخر ثلاث سنوات ؛
- نسخة من آخر إقرار ضريبي سنوي.

ثانيا: قرض التهيئة AMENAGEMENTوقرض راحتي

إمكانية التمويل بحد أقصى 80٪،مقدار التقدير التقديري لأعمال التطوير، مدة السداد هي 3 إلى 5 سنوات

1. شروط الأهلية

- الحد الأقصى للسن 70 سنة عند آخر استحقاق
- تبرير دخل شهري دائم قدره 40.000 دينار (مع إمكانية تراكم دخل الأسرة)
- تبرير سنتين (02) من الممارسة (للتجار والمهن الحرة).
- أن يكون حاملًا لعقد دائم (CDI) ومثبتًا في المنصب الوظيفي للموظفين

2. قرض تمويل راحتي

هو تمويل مخصص للأفراد من أجل تمويل السلع والمعدات المصنعة أو المجمعة في الجزائر ، ويتم سدادها شهريًا على مدى فترة تتراوح من 03 إلى 60 شهرًا. مبلغ تمويل "راتي" يتراوح من 50.000 دينار إلى 2.000.000 دينار جزائري. يمكن أن يصل التمويل إلى 90٪ من المبلغ الإجمالي للممتلكات المراد الحصول عليها.

أ. مجالات التمويل

- المركبات ذات المحركات والدراجات النارية ذات المحركات الحرارية
- آلات مكتبية ومعدات معالجة المعلومات.
- الهواتف والأجهزة اللوحية والهواتف الذكية.
- الأجهزة الإلكترونية والأجهزة المنزلية المتنوعة.
- مجموعات الأثاث الخشبي للاستخدام المنزلي.
- المنسوجات والجلود.
- مواد بناء

ب. من هم معنيين بقرض راحتي

أي شخص طبيعي مقيم بالجنسية الجزائرية يستوفي الشروط التالية مؤهل للحصول على تمويل "RAHATI":

- الحد الأقصى للسن 65 في تاريخ آخر استحقاق.
- أن يكون لديه الأهلية القانونية لعقد قرض.
- تبرير دخل شهري دائم قدره 40.000 دينار جزائري كحد أدنى (أسرة معيشية).
- تبرير سنتين (02) من الممارسة (للتجار والمهنيين).
- أن يكون صاحب عقد دائم (CDI) ومثبت في محطة العمل للموظفين أو عقد (CDD) يغطي مدة التمويل.

ج. مكانية اختيار العميل لطريقة تمويل من اختياره:

التمويل التقليدي أو المحدد، دفعة شهرية يتم حسابها على أساس معدل أو هامش ثابت جذاب مع عدم وجود تكاليف إضافية أخرى للدفع، مساهمة شخصية بنسبة 0٪ للتمويل لا تتجاوز 100000 دينار جزائري، وقت المعالجة السريع

د. المستندات الأساسية المشتركة لجميع طلبات التمويل

- طلب للحصول على ائتمان استهلاكي أو تمويل "راحتي" (نموذج بنكي) ؛

- إثبات هوية صالح (CNI أو PC) ؛
- شهادة الميلاد رقم 12 ؛
- بطاقة إقامة تقل مدتها عن 03 شهرًا ؛
- سجل عائلي للمتزوجين.
- إقرار مديونية ،عدم مديونية المقترض إذا كان موجودًا (نموذج البنك) ؛
- إقرار مديونية ،عدم مديونية المقترض المشارك أو الضمان إذا كان موجودًا (نموذج البنك).
- فاتورة أولية تتعلق بالمنتجات المراد شراؤها.
- شهادة منشأ "صنع في الجزائر" للمنتج الذي تم شراؤه أو ذكره مباشرة على الفاتورة الأولية

ه. **العملاء الموظفين**

- صورة من بطاقة الضمان الاجتماعي (الشفاء ... الخ).
- شهادة عمل تقل مدتها عن شهر تحدد طبيعة العقد غير المحددة
- قسائم الدفع لآخر ثلاثة (03) أشهر وبيان المكافآت
- نسخة من بيان الأجر من قبل صاحب العمل المعتمد من خدمات CNAS.
- أي مستندات داعمة للدخل الآخر (إن وجد)

و. العملاء المتقاعدين

- كشف حساب لآخر ستة (06) أشهر.
- صورة من بطاقة الضمان الاجتماعي (الشفاء ... الخ).
- شهادة معاش صادرة عن أحد صناديق التقاعد.
- أي مستندات داعمة للدخل الآخر (إن وجد).

- كشف حساب لآخر ستة (06) أشهر. باستثناء الحسابات المتعلقة بالاحتمالات المقيمة في عدادات TBA.

ز. عملاء اصحاب المهن الحرة ،ونشاط التجاري

- حالة إنشاء و / أو تعديل حالة الشركة لمدير و / أو شريك (EURL، SARL، SNC، SPA)
- نسخة من السجل التجاري مصدقة من المجلس النرويجي للاجئين.
- نسخة من البطاقة الضريبية
- نسخة مصدقة من الموافقة أو التفويض (للأنشطة الخاضعة للموافقة أو التفويض)
- أقل من عام على شهادة تحديث CASNOS & CNAS
- مقتطف من الأدوار التي يقل عمرها عن 03 شهرًا ؛
- تحذير ضريبي و / أو الميزانية العمومية الضريبية للسنوات الثلاث السابقة مع تأشيرة من الخدمات الضريبية لمكان ممارسة النشاط
- شهادة ضريبية CN20 لآخر ثلاث سنوات

المطلب الثالث : تمويل السلم

يقدم بنك ترست صيغة تمويل السلم SALAM ، "دفعة مقدمة عند التسليم" ، يتمتع هذا التمويل بميزة السماح بتسليم الأموال مباشرة إلى العميل ، ويضع البنك نفسه كمشتري ويمنحه موعدًا نهائيًا لتسليم البضائع المشتراة. يستمر العميل في التعامل بشكل طبيعي مع عملائه العاديين مع خصوصية القيام بذلك نيابة عن البنك. بموجب المدة المتفق عليها بين الطرفين ، يبيع العميل البضائع بهامش ربح نيابة عن البنك

الشكل (3) :شرح طريقة تمويل السلم

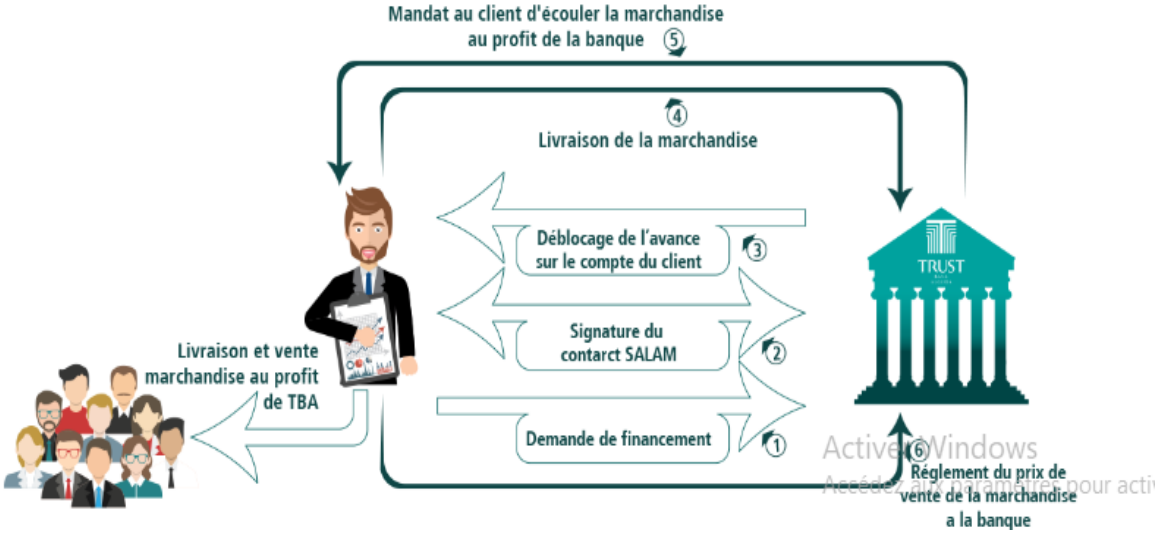

المصدر:financement-salam

من الشكل اعلاه سته خطرات يمكن اختصارها في ما يلي

- يرسل العميل طلب تمويل إلى مستشار العميل بالفرع الخاص به ، يحدد فيه احتياجاته التمويلية
- توقيع عقد سلام متضمنًا بنود التسليم والبيع نيابة عن البنك.
- تحرير السلفة على حساب العميل.
- تسليم البضاعة.
- التوقيع على تفويض يأذن من خلاله البنك للعميل ببيع البضائع نيابة عن البنك. يتم تحرير مبلغ البضائع مباشرة إلى حساب العميل.
- مصطلح متفق عليه بين الطرفين (العميل ، البنك) ، المبلغ النهائي للبيع = مبلغ التمويل + هامش الربح الذي يذهب للبنك.

المبحث الثاني: النسب المعتمد عليها في بنك ترست في اتخاذ قرار التمويلي

يعتمد بنك ترست على مجموعة متكامل من المؤشرات الاقتصادية والنسب المالية المستخدمة في تحليل القوائم المالية للعميل طالب القرض والتي يمكن للبنك من خلالها من التعرف على الوضعية المالية للمؤسسة .وتنقسم الأدوات التي يعتمد عليها البنك في التحليل المالي للقوائم المالية للعميل طالب الائتمان البنكي إلى مجموعة من المعايير والمؤشرات من النسب المالية وغير النسب المالية.

المطلب الاول: معايير النسب المالية المستخدمة هذه المجموعة من المؤشرات الاقتصادية (النسب المالية)

تدخل كلها في إطار تحليل مالية المؤسسة وتستخدم هذه النسب بصفة أساسية في تقييم المخاطر التي قد يتعرض لها البنك جراء تقديمه القرض للعميل .وتنقسم هذه النسب إلى أربع مجموعات وهي: التوازن المالي، الهيكل المالي، نسب التسيير ونسب المردودية والتي سوف نتطرق لها بشكل مفصل في ما يلي:

1. **مجموعة التوازن المالي** :وتستخدم في هذه المجموعة ثالثة أنواع من النسب وهي ملخصة في الجدول التالي

الجدول رقم (4): النسب المالية المستخدمة لتقييم مالية الشركة من حيث التوازن المالي

مجموعة المعايير	النسبة المالية	الترجيح
المعيار –c1:نسبة راس المال العامل	راس المال الدائم /صافي اصول الثابتة	%35
المعيار c2:نسبة احتياجات من راس المال العامل	اصول متداولة/ديون قصيرة الاجل	%40
المعيار c3:نسبة الخزينة (النقدية)	راس المال العامل /احتياجات من راس المال العامل	25%
مجموع نقاط التوازن المالي		%100

المصدر: معلومات مقدمه من طرف البنك

انطلاقا من الجدول يلاحظ اعتماد البنك في تحليله للتوازن المالي للمؤسسة بدرجة أكبر وبنسبة ترجيح تقدر بـ 40%، على معيار نسبة الاحتياجات من رأس المال العامل C2حيث كانت هذه النسبة ضعيفة أقل من 0.8 لنقطة01؛ كما أعتمد بدرجة أقل وبنسب ترجيح تقدر بـ35 % على معيار نسبة رأس المال العامل 1 Cوالتي كانت هي الأخرى ضعيفة أكبر من 1.2 النقطة01؛ وقد اعتمد البنك بدرجة ضعيفة نسبيا وبنسبة ترجيح تقدر بـ 25 % على معيار ثالث خاص بنسبة الخزينة C 3 وكانت هذه الأخيرة سالبة النقطة 0، وقد كان مجموع النقاط التي تحصلت عليها الشركة حسب نسب التوازن المالي هي 2.25 وهي نقطة مقبولة نوعا ما.

2. مجموعة الهيكل المالي:

وتستخدم في هذه المجموعة خمس أنواع من النسب وهي ملخصة في الجدول التالي:

الجدول(5):النسب المالية المستخدمة لتقييم مالية الشركة من حيث الهيكل المالي

مجموعة المعايير	النسب المالية	الترجيح
المعيار c4 :نسبة درجة الاهتلاك	الاهتلاكات/الاصول الثابتة بالقيم الاجمالية	%20
المعيار C 5:نسبة التمويل الخارجي	الديون المتوسطة وطويلة الأجل /الاموال الدائمة	%20
المعيار C 6نسب السيولة العامة	الاصول المتداولة /الديون قصيرة الاجل	%20
معيار C 7نسبة خطر السيولة	صافي الاصول/اجمالي اصول الميزانية	%30
معيار c8نسبة خطر الاستغلال	راس المال العامل /المخزون القيم قابلة للتحقيق	%10
مجموع نقاط الهيكل المالي		%100

المصدر: معلومات مقدمه من طرف البنك

تحليل معطيات الجدول :نلاحظ بأن البنك قد اعتمد في تحليله للنسب الهيكلية للمؤسسة بدرجة أكبر وبنسبة ترجيح تقدر بـ30%على خمسة معايير، حيث استخدم المعيار الأول لقيس نسبة خطر السيولة C7حيث كانت هذه النسبة أكبر من 30%وقد تحصلت المؤسسة على نقطة واحدة.

كما أنه اعتمد وبدرجة أقل وبنسب ترجيح متساوية تقدر بـ20% على ثالثة معايير وهي:

-معيار نسبة درجة الاهتلاك، حيث كانت هذه النسبة محصورة بين 20% و40%، وقد تحصلت المؤسسة على ثالث نقاط .

-معيار نسبة التمويل الخارجي، وقد كانت هذه النسبة أقل من35%، وقد تحصلت المؤسسة على نقطة واحدة

-معيار نسبة السيولة العامة حيث كانت هذه النسبة أكبر من ،1.2 وقد تحصلت المؤسسة على نقطة واحدة .واعتمد بدرجة ضعيفة وذلك بنسبة ترجيح تقدر بـ 10%، على معيار خامس خاص بحساب نسبة مخاطر الاستغلال التي كانت أكبر من30%، وقد تحصلت المؤسسة على نقطة واحدة

.وقد كان مجموع نقاط التي تحصلت عليها المؤسسة حسب الهيكل المالي هي 1.40 وهي نقطة ضعيفة نوعا ما.

3. مجموعة نسب التسيير

وتستخدم في هذه المجموعة خمس أنواع من النسب وهي ملخصة في الجدول التالي:

الجدول (6): لنسب المالية المستخدمة لتقييم مالية الشركة من حيث التسيير

مجموعة المعايير	النسب المالية	الترجيح
المعيار09 Cمهلة التحصيل من الزبائن	زبائن أوراق القبض (قابلة للاسترجاع)+أوراق القبض مخصومة لم يحل أجلها بعد/رقم الأعمال (متضمن الرسم)	% 25
المعيار10 Cمهلة تسديد الموردين	موردون+أو ارق الدفع/المشتريات)متضمن الرسم)	% 25
المعيار11 Cنسبة خطر النشاط	رأس المال العاملX360 /رقم الأعمال	%20
المعيار12 Cنسبة إدماج مصاريف	مصاريف المستخدمين/القيمة المضافة	%15

المستخدمين		
لمعيار C 13نسبة إدماج المصاريف المالية	المصاريف المالية/القيمة المضافة	%15
مجموعة نقاط نسب التسيير		%100

المصدر: معلومات مقدمه من طرف البنك

نلاحظ أن البنك قد أعتمد في تحليله لنسب الإدارة الخاصة بالمؤسسة بدرجة أكبر وبنسب ترجيحية متساوية تقدر كل منهما بـ25 % على معيارين هما :

-معيار مهلة التحصيل من الزبائن حيث كانت النسبة أقل من 15 يوم وقد تحصلت المؤسسة على نقطة واحدة

-مهلة تسديد الموردين حيث كانت النسبة أقل من 15 يوم وقد تحصلت المؤسسة على ستة نقاط .

إلى جانب ذلك اعتمد البنك بدرجة أقل وبنسبة ترجيح تقدر بـ20% على معيار لحساب نسبة خطر النشاط لتي كانت أقل من 30 يوم، وقد تحصلت المؤسسة على خمسة نقاط وجاء اعتماده بدرجة ضعيفة وبنسبة ترجيح تقدر بـ 15 %، على معيارين آخرين هما

-معيار نسبة إدماج الأموال الخاصة حيث كانت هذه النسبة أقل من 15% وقد تحصلت المؤسسة على نقطة واحدة

- معيار نسبة إدماج الأعباء المالية حيث كانت هذه النسبة أقل من 15%، وقد تحصلت المؤسسة على نقطة واحدة؛

وقد كان مجموع نقاط التي تحصلت عليها المؤسسة حسب نسب التسيير هي 3.05 وهي نقطة متوسطة نوعا ما

رابعا- مجموعة نسب المردودية

وتستخدم في هذه المجموعة ثالث أنواع من النسب وهي ملخصة في الجدول التالي:

الجدول (7): النسب المالية المستخدمة لتقييم مالية الشركة من حيث المردودية

مجموعة المعايير	النسب المالية	الترجيح

المعيار14 Cالمردودية المالية	النتيجة الصافية/أموال خاصة صافية	%35
المعيار15 Cالمردودية التجاري	النتيجة الصافية/رقم الأعمال	%40
المعيار16 Cالمردودية الاقتصادية	الفائض الخام للاستغلال /الأصول الاقتصادية	%25
مجموعة نقاط المردودية		%100

المصدر: معلومات مقدمه من طرف البنك

تحليل معطيات الجدول :

نلاحظ أن البنك قد اعتمد في تحليله لنسب المردودية الخاصة بالمؤسسة بدرجة أكبر وبنسبة ترجيح تقدر بـ(40%)على معيار يقيس الربحية التجارية، حيث كانت هذه النسبة أقل من (05%) أي أن كل 100 دينار من رقم الأعمال تحقق أقل من05 دينار أرباح تائج صافية

كما أنه يعتمد بدرجة أقل وبنسبة ترجيح تقدر بـ(35%)، على معيار يقيس المردودية المالية حيث كانت هذه النسبة أكبر من (05%) بمعنى أن كل 100 دينار مستثمرة من الأموال الخاصة تحقق أكبر من 05 دينار أرباح صافية

واعتمد بدرجة ضعيفة نسبيا وبنسبة ترجيح تقدر بـ (25%)، على معيار آخر لحساب نسبة المردودية الاقتصادية للمشروع حيث كانت هذه النسبة أكبر من 30% وهي نسبة معتبرة .إذ أن كل 100 دينار من أصول هذه المؤسسة ستحقق لها 30 دينار كفائض

وقد كان مجموع نقاط التي تحصلت عليها المؤسسة حسب مجال الربحية هي 2.60 وهي نقطة مقبولة نوعا ما

المطلب الثاني: ترتيب وتحليل نتائج النسب المالية

بعد جمعنا للمعلومات اللازمة للتحليل وحساب النسب والمؤشرات المالية ننتقل إلى المرحلة التالية وهي

أ. ترتيب وتحليل النسب المالية

سوف نقوم فيما يلي بترتيب النسب المالية المستخدمة ترتيبا تنازليا أي الأهم فالأهم

- ترتيب النسب المالية:

هذا الترتيب يكون حسب نسبة الاعتماد من طرف البنك وهو في الجدول التالي:

الجدول (8): ترتيب النسب المالية المستخدمة حسب الأهمية المتناقصة

الترتيب	المجال	المعيار	نسبة الترجيح	نقطة الترجيح	نتيجة الترجيح
01	نسب المردودية	المردودية التجارية	% 40	02	% 80
	التوازن المالي	نسبة احتياجات من رأس المال العامل			
02	نسب المردودية	المردودية المالية	% 35	02	% 70
	التوازن المالي	نسبة رأس المال العامل			
03	نسب الهيكل المالي	نسبة خطر السيولة	30%	01	30%
04	التوازن المالي	نسبة الخزينة النقدية	%25	04	%100
	نسب الادارة	مهلة التحصيل من الزبائن			
	نسب المردودية	مهلة تسديد الموردين			
05	نسب الهيكل المالي	نسبة درجة الاهتلاك	%20	04	%80
		نسبة التمويل الخارجي			
		نسبة السيولة العامة			
	نسب الادارة	نسبة خطر النشاط			

06	نسب الادارة	نسبة إدماج مصاريف المستخدمين	%15	02	%30
		نسبة إدماج المصاريف المالية			
07	نسب الهيكل المالي	نسبة خطر الاستغلال	%10	01	%10
المعامل					%400

المصدر: معلومات مقدمة من طرف البنك

- **تحليل نتائج النسب المالية:**

من خلال المعطيات السابقة قمنا بترتيب النسب المالية التي اعتمد عليها البنك في تحليله المالي ترتيبا تنازليا من المهم إلى الأقل أهمية.

حيث اعتمد البنك بنسبة الترجيح الأكبر (40%) على معيارين أساسيين وهما:

-نسبة المردودية التجارية والتي تنتمي لمجال نسب المردودية؛

-نسبة احتياجات من أرس المال العامل والذي ينتمي لمجال التوازن المالي

كما أنه اعتمد وبنسبة ترجيح أقل بقليل تقدر بـ(35%)على معيارين اثنان وهما:

-نسبة المردودية المالية الذي ينتمي لمجال نسب المردودية؛

-نسبة أرس المال العامل الذي ينتمي لمجال التوازن المالي.

واعتمد بدرجة مقبولة عموما (30%) على نسبة خطر السيولة التي تنتمي لمجال الهيكل المالي

وفي المرتبة الرابعة اعتمد البنك وبنسبة ترجيح تقدر بـ (25%) على أربع معايير وهي:

-نسبة الخزينة أو النقدية الذي ينتمي لمجال التوازن المالي؛

-مهلة التحصيل من الزبائن الذي ينتمي لمجال نسب الإدارة؛

-مهلة تسديد الموردين والذي ينتمي أيضا لمجال نسب الإدارة؛

-المردودية الاقتصادية والذي ينتمي لمجال نسب المردودية؛

وفي المرتبة الخامسة اعتمد البنك وبنسبة ترجيح تقدر بـ (20%) على أربع معايير وهي:

-نسبة درجة الاهتلاك ؛

-نسبة التمويل الخارجي؛

-مهلة نسبة السيولة العامة؛

حيث تنتمي هذه المعايير الثالثة لمجال نسب الهيكل المالي

-سب خطر النشاط والذي ينتمي لمجال نسب الإدارة

وفي المرتبة السادسة اعتمد البنك وبنسبة ترجيح تقدر بـ (15%) على معيارين وهما:؛

-معيار نسبة إدماج مصاريف المستخدمين؛

-معيار نسبة إدماج المصاريف المالية.

-حيث ينتمي هاذين المعيارين لمجال نسب الإدارة

وفي المرتبة الأخيرة اعتمد البنك وبنسبة ترجيح ضعيفة جدا تقدر بـ)10%(على معيار لقياس خطر الاستغلال

قد كان مجموع معاملات هذه المعايير النسب المالية هو: (100%X04=400%) وهي تمثل تقريبا نسبة 50% نقط الترجيح التي يعتمد عليها البنك في تحليله المالي

المطلب الثالث: محفظة الالتزام للبنك مخاطر الائتمان لسنة2021

1. محفظة الالتزام للبنك خلال سنة2021

خلال هذا العام ، تعامل البنك مع سجلات الائتمان لمبلغ الطلب الإجمالي أكثر من 148 مليار دينار جزائري. صافي القروض الممنوحة للعملاء بزيادة قوية بلغت 88.71٪. في الواقع ، المجموع

ارتفع صافي الالتزام من 78،628،369 دينار كويتي إلى2020/12/31 بسعر 148،377،342 دينار كويتي في عام 2021.في هذا المبلغ الإجمالي للقروض الممنوحة للعملاء كما تم تسجيله اهم نشاط تجاري للبنك 536 تقرير النشاط 2021 و110.96٪زيادة في الارتباطات غير المباشرة التي ارتفعت من 19،163،238 دينار كويتي كما في 2020/12/31 إلى 40،42752 د.ك. عام 2021.

كما نمت الالتزامات المباشرة بنسبة 81.53٪ لتصل إلى 107،949،822في عام 2021.

وبالفعل ، تمثل الالتزامات المباشرة 73٪ والالتزامات غير المباشرة 27٪ من الإجمالي. التزام اعتبارًا من 2021/12/31.

وبحسب طبيعة الالتزامات ، يكون الوضع كما يلي:

الجدول (9): طبيعة الالتزامات لسنة2021

Nature engagement KDA/ Années	2020	2021	Variations%
Engagements Directs	**59 465 132**	**107 949 822**	**81,53%**
Engagement Indirects	**19 163 238**	**40 427 520**	**110,96%**
Total Engagements nets	**78 628 369**	**148 377 342**	**88,71%**

المصدر: معلومات مالية خاصة بالبنك

أ–بيع بالتجزئة

تكرس وظيفة البيع بالتجزئة لتنظيم وإدارة وتسويق المنتجات والخدمات المصرفية للأفراد والأشخاص الطبيعيين والمهن الحرة ، مع الأخذ في الاعتبار أيضًا سوق الأعمال الصغيرة جدًا وكذلك القطاع المهني ، بدءًا من واحد للصحة وخاصة الصيدلاني مع حزمة تمويل المنتج المصاحبة " والذي تم تطبيقه أيضًا على العديد من التخصصات:

TBA DENTAL (لأطباء الأسنان وعيادات الأسنان) ؛

- TBA MED و TBA MED + (للممارسين العامين والمتخصصين)؛

- TBA IMAGING (لمراكز التصوير) ؛

- TBA LAB (لمختبرات التحاليل الطبية).

خلال عام 2021 ، تمت إعادة تنظيم وظيفة البيع بالتجزئة للتعامل مع الاضطرابات في سوق البنوك الوطنية الناجم عن الوباء من جهة والوضع الاقتصادي من جهة أخرى.

ركزت وظيفة البيع بالتجزئة على الأنشطة والعمليات التجارية التي تهدف إلى استعادة نمو محفظة البيع بالتجزئة مع الأخذ في الاعتبار سوق الشركات الصغيرة جدًا وقطاع الرعاية الصحية.

تهدف عمليات إعادة الهيكلة هذه إلى استعادة نمو محفظة البيع بالتجزئة ، ولا سيما بعد التغييرات التنظيمية المتعلقة بتعليق أنشطة تجميع السيارات.

تتلخص أهم مواضيع البيع بالتجزئة لهذا العام على النحو التالي:

- لا يزال تجميع السيارات لأنواع أخرى من المركبات متوقفًا ، مما يؤثر على ذلك أنشطة البيع بالتجزئة مباشرة ؛
- استئناف القروض الاستهلاكية والتنمية بدون رهن بعد مراجعة العملية التحقق من صحة الموردين ؛
- كان تأثير الوباء أيضًا فرصة للتجزئة لزيادة مبيعات المنتجات من

الخدمات المصرفية عن بعد (بطاقات CIB وشبكة TBA والبطاقات الدولية وتوظيف وكلاء WEB).في عام 2021 ، منح التجزئة التمويل وفقًا لصيغة VTP (البيع بالتقسيط) حول

1،163.5 654 + MDA٪) ، بما في ذلك 1،078.1 MDA للأجهزة المنزلية و 85.4 MDA لتمويل شراء السيارات ، أي ما مجموعه 1،970 ملف تمويل.

بالإضافة إلى ذلك ، منحت إدارة البيع بالتجزئة التمويل العقاري في عام 2021 وفقًا للصيغة الكلاسيكية أي عدد 67 ملف تمويل، أن ملفات التأجير الأولى والإفراج عنها بدأت في نهاية شهر يوليو2019 ليبلغ حجم الإصدار 342،239،719.56 دينار جزائري اعتبارًا من 2019/12/31.بالنسبة لعام 2021 ومقارنة بعام 2020 ، تم استلام ودراسة 114 ملفًا مقابل 17 ملفًا في عام 2020 ، أي بزيادة قدرها 570٪ مع توظيف 97 عميلًا جديدًا من الشركات عبر الشبكة. المبلغ العالمي المصرح به 4.4 مليار دينار. بزيادة 4.1 مليار دينار لكل مقارنة بعام 2020 عندما بلغ الحجم الإجمالي 380 مليون دينار.

ب- الاعتمادات المستندية

بلغ الحجم الإجمالي للاعتمادات المستندية التي تمت معالجتها لهذه السنة المالية حوالي 437.27 مليون بدولارات الولايات المتحدة ، تم تجهيز ما يعادل 068 1 خطاب اعتماد عددًا. لذلك فإننا نشهد نموا قويا42.21٪ في العدد و 256.37٪ في القيمة.

ج- مخاطر الائتمان

تتمثل المهمة الرئيسية لإدارة مخاطر الائتمان في معالجة جميع طلبات الائتمان (جميع قطاعات الشركات والتجزئة). كما أنه يساهم في تطوير أنشطة ربحية البنك. في هذا السياق، يختص قسم مخاطر الائتمان بما يلي:

- معالجة طلبات الائتمان.

- تحديد المخاطر المتعلقة بمحفظة الالتزام من خلال إعداد التقارير

تقارير شهرية عن مخاطر التركيز ؛

- تنفيذ آلية توجيه ومراقبة الالتزامات ووضعها بشكل منتظم تقارير العرض المصرفي المساهمة في تحديد سياسات المخاطر مع مراعاة الأهداف.

- تعريف والتحقق من الأساليب التحليلية والإجراءات لقياس حدود الائتمان اي التزام من الائتمان على أساس أمعرفة عميقة للعميل وفهم جيد للغرض من العملية.

حافظت إدارة مخاطر الائتمان على نفس الوتيرة من خلال التعامل مع مختلف طلبات الائتمان ، ذلك

من خلال ضمان مراقبة محددة للشركات وقطاعات النشاط التي تضررت بشدة من الأزمة الصحية.

تحليل محفظة الالتزام من أجل تحديد المجالات المعرضة للخطر خاصة التي تتعلق بالأزمة الصحية من أجل توفير التدابير اللازمة للشركات التي تواجه صعوبة في الدفع. ظلت النسبة القروض المتعثرة بالإجمالي المحفظة مستقرة بين السنتين الماليتين 2020-2021

يقوم البنك بانتظام بمراجعة محفظته الائتمانية بالكامل من خلال التحليل النقدي وتنفيذها شهريا لمراجعة تعرضها لقطاعات ذات خصائص مخاطر محددة.

خلاصة الفصل

إن التحليل المالي باعتباره أداة تستخدم لقراءة القوائم المالية وترجمة البيانات والمعطيات وتحويليا من صورة كمية إلى شكل تقارير تمكن المتعاملين مع المؤسسة من اتخاذ قراراتهم.

من خلال دراسة التطبيقية لبنك ترست اتضح لنا أن التحليل في هذا البنك يقوم على دراسة القوائم المالية طالبة للقرض من مختلف الجوانب المالية والقانونية ودارسة الضمانات المقدمة وفي أهم جوانب التحليل المالي يركز البنك

على أسلوب التحليل النسب المالية ونسب الهيكل المالي ونسب الخزينة ونسب النشاط ونسب المردودية.

الخاتمة

خاتمـــــــة

تهدف دراستنا لموضوع مدي مساهمة النسب المالية في القرارات التمويلية بالبنوك التجارية الجزائرية دراسة حالة ترست بنك الجزائر وذلك بإبراز مدي اعتماد البنوك علي النسب المالية في القرارات التمويلية ومعالجة اشكالية البحث التالية : ***ما مدى مساهمة البنوك التجارية الجزائرية بصفة عامة وبنك ترست بنك الجزائر بصفة خاصة للنسب المالية في اتخاذ القرارات التمويلية؟***

حيث تم التطرق في الفصل الاول الى الدراسة النظرية قدمنا مفاهيم نظرية حول ماهية النسب المالية المعتمدة في التحليل المالي للبنوك التجارية.

وفي الفصل الثاني دراسة ميدانية لبنك ترست الجزائر وكالة تقرت حيث حاولنا اسقاط ما تطرقنا اليه في الفصل الاول والتأكد من الفرضيات الموضوعة من خلال النتائج المتوصل اليها .

نتائج اختبار الفرضيات

تمكنا من خلال الدراسة الميدانية اختبار الفرضيات التي اعتمدناها في البحث

1- *الفرضية الاولى : تضمنت "اعتماد البنوك التجارية على انواع متعددة من المؤشرات الاقتصادية والمالية للعميل طالب التمويل"*

وعلية قمنا بدراسة هل تعتمد البنوك التجارية على نوع واحد أو أنواع متعددة من المؤشرات الاقتصادية للعميل طالب التمويل؛ ادركنا ان البنوك التجارية تعتمد على عدة نسب .ومن ذلك ما النسب المالية التي تستخدمها البنوك الجزائرية لدعم اتخاذ القرارات التمويلية .

2- الفرضية الثانية : تضمنت " : تتميز النسب المالية بالأهمية الكبرى بين مختلف المؤشرات المعتمدة قبل منح التمويل "

من خلال تحليل النتائج المتوصل اليها ادركنا ان النسب المالية تكتسي الاهمية الكبرى في القرار التمويلي بالنسبة للبنوك التجارية في الجزائر مما يدعم صحة الفرضية .

حيث اسفرت الدراسة على النتائج التالية :

- جود اهتمام لدى بنك ترست الجزائر بتحليل مؤشرات الربحية للعميل طالب التمويل خاصة فيما يتعلق بمجالات الربح التشغيلي و العائد على الاستثمار و مكونات الربح العادي و غير العادي، و لكن بشكل غير كبير،

- وجود اهتمام محدود في تطبيق بعض المؤشرات المالية التي تشكل أهمية كبيرة عند اتخاذ قرار المنح مثل : مؤشر السيولة و مؤشر الرفع المالي و مؤشر الخطر
- يركز البنك على أسلوب التحليل النسب المالية ونسب الهيكل المالي ونسب الخزينة ونسب النشاط ونسب المردودية.

و قد أوصت الدراسة على :

- ضرورة الاستمرار في تعزيز النهج الذي يتبعه البنك قبل اتخاذ قراره بمنح التمويل من خلال اجراء التحليلات المالية لكافة أنشطة العميل و الوقوف على أي مؤشر قد يسترعي نظر المحلل المالي بغرض توجيه الإدارة المصرفية نحو اتخاذ القرار السليم،
- مع ضرورة الاستمرار في إجراء كافة التحليلات المالية التي من شأنها الكشف عن الاداء المالي للعميل الطالب للائتمان،
- بذل المزيد من الاهتمام نحو زيادة قدرة موظف التسهيلات في المصارف الإسلامية على تحليل القوائم المالية للشركات طالبة الائتمان، و ذلك من خلال حلقات تدريبية منتظمة و ورش عمل لتبادل الخبرات و الأفكار بهذا الخصوص

افاق الدراسة :

تتمحور الدراسة حول مدى مساهمة النسب المالية في القرارات التمويلية بالبنوك التجارية الجزائرية ويشكل هدا المجال حافز للعديد من الدراسات بجوانب مختلفة ندكر منها:

- دور النسب المالية في القرارات الائتمانية .
- التحليل المالي ودوره في اتحاذ القرار التمويلي,
- القروض البنكية وإجراءات منحها.

قائمة المراجع

قائمة المراجع:

المراجـــــــع:

اولا :المراجع باللغة العربية

1) أمال محمد،" **مدى تناغم أدوات التحليل المالي مع المحتوى المعلوماتي لقائمة التدفقات النقدية –"دراسة تحليلية بالاعتماد على بيانات عدد من الشركات العالمية"**، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، العدد 34،2013

2) توفيق عبد الحكيم و آخرون الإدارة والتحليل المالي ،عمان دار الصفاء للنشر الطبعة الأولى2002

3) جمال عبد الناصر صخري،" **التحليل المالي كأداة لاتخاذ القرارات في المؤسسات البترولية في الجزائر"**، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماجستير، فرع مالية المؤسسة، قسم علوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2014 2013

4) حليمة خليل الجرجاوي ،" **دور التحليل المالي للمعلومات المالية المنشورة في القوائم المالية للتنبؤ بأسعار الأسهم"**، رسالة) ماجستير، كلية التجارة، الجامعة الإسلامية، غزة،2008

5) حمزة محمود الزبيدي،" **التحليل المالي الاقتراض تقييم الأداء والتنبؤ بالفشل"**، الطبعة الثانية، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع . الإسكندرية،2001

6) خالد الراوي وآخرون نظرية التمويل الدولي المناهج للنشر والتوزيع بدون بلد ،الطبعة الأولى

7) خالد محمد الكحلوت،" **مدى اعتماد المصارف التجارية على التحليل المالي في ترشيد الق ا رر الائتماني"**، قدمت هذه الدراسة استكمالا لمتطلبات دراسة الماجستير، في المحاسبة والتمويل، كلية التجارة، الجامعة الإسلامية، غزة،2005

8) دريد كامل آل شبيب،" **الإدارة المالية المعاصرة"**، الطبعة الثانية، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان،2009

9) شريط عابد ،بينه صابرينة ،معايير الجدارة الائتمانية المعروفة ب c5 على اتخاذ القرار الائتماني ،مجلة الاقتصاد و التنمية البشرية ،المجلد 08 ،العدد 10،الجزائر ،2015

10)صلاح الدين حسن السيسي، "القطاع المصرفي والاقتصادي الوطني"، عالم الكتب، القاهرة ،2003

11)طارق طه،" **إدارة البنوك"**، دار الجامعة الجديدة، بدون طبعة،2007

قائمة المراجع:

12)عاطف وليد أدونيس،" **التمويل والادارة المالية للمؤسسات**"، بدون طبعة، دار الفكر الجماعي، الإسكندرية،2006

13)عبد العزيز النجار،" **أساسيات الإدارة المالية**"، الطبعة الثانية، المكتب العربي الحديث للنشر، الإسكندرية،2007

14)قدام جمال،" **قدرة التمويل الذاتي والمردودية**"،(موجه لطلبة السنة الأولى ماستر محاسبة وادارة مالية)، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد الصديق بن يحيى-جيجل،2015

15)كريم زرمان،" **التوقع بخطر قرض البنك باستخدام نموذج ذو متغيرات كمية –"درا سة تطبيقية في وكالة القرض الشعبي الجزائر بقسنطينة** مذكرة ماجستير جامعة محمد ،خيضر، بسكرة

16)محمد سعيد عبد الهادي،" **الإدارة المالية للاستثمار ا ولتمويل –التحليل المالي والأسواق المالية الدولية**"، الطبعة الأولى، دار حامد . للنشر والتوزيع، الأردن، 2008 .

17)محمد عباس بدوي،" **المحاسبة وتحليل القوائم المالية**"، بدون طبعة، المكتب الجامعي الحديث للطباعة والنشر والتوزيع، مصر، 2006

18)محمد محمود الخطيب،" **الأداء المالي وأثره على عوائد أسهم الشركات المساهمة**" ، الطبعة الأولى، دار الحامد للنشر والتوزيع عمان، 2010 ،

19)محمود الشواورة،" **مبادئ الإدارة المالية –إطار نظري ومحتوى عملي"–**، الطبعة الأولى، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان 2013

20)موسى فضل المولى مالك، " **دور التحليل المالي في تقويم أداء المنشآت**"، بدون طبعة، جامعة النيلين، الخرطوم، 2007 ،

21)مؤيد رضا خنفر، غسان فلاح المطارنة،" **تحليل القوائم المالية مدخل نظري وتطبيقي**"، الطبعة الأولى، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة عمان 2006

22)وجدي حامد حجازي،" **تحليل القوائم المالية في ظل المعايير المحاسبية**"، بدون طبعة، دار التعليم الجامعي للطباعة والنشر والتوزيع الإسكندرية،2011

23) اليمين سعادة،" **استخدام التحليل المالي في تقييم أداء المؤسسات الاقتصادية وترشيد قراراتها**"، مذكرة مكملة لنيل شهادة

ثانيا: مراجع باللغة الاجنبية

24)Josette Peyrard، **" Analyse financière"**. librairie Vuibert، 8e ed، Paris، 1999، p.p.181. 182.،

ثالثا: المواقع الالكترونية

25) www.trustbank.dz

26) https://www.trustbank.dz/images/TBARapportAnn2022

27) https://www.trustbank financement-salam